ليزي ليبسون

المشاكل الكبرى
في علم السياسة

تقديم ومراجعة

د. عبد الرحمن الشناوي

الكتاب: المشاكل الكبرى في علم السياسة

الكاتب: ليزي ليبسون

تقديم ومراجعة: د. عبد الرحمن الشناوي

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.bookapa.com **E-mail:** **info@bookapa.com**

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

ليبسون، ليزي

المشاكل الكبرى في علم السياسة / ليزي ليبسون، تقديم ومراجعة: د. عبد الرحمن الشناوي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٧٩ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولي: ٦ – ٣٨ – ٦٨٣٧ – ٩٧٧ – ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ١٤١٩٤ / ٢٠٢٠

المشاكل الكبرى في علم السياسة



تقديم

ليزي ليبسون وعلم السياسة

وُلِدَ المفكر السياسي الأمريكي ليزلي إم ليبسون في الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩١٢ في بريطانيا، وكان قد تلقى تعليمه الأولي في مدرسة سانت بول "القديس بولس" في العاصمة البريطانية لندن، ثم التحق بكلية باليول في جامعة أوكسفورد حيث درس الأدب الكلاسيكي والإنسانيات، ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصوله على منحة من صندوق الكومنولث لإكمال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو.

وهناك حصل على درجة الدكتوراه في تخصص الدراسات الديمقراطية والحكومة المقارنة، وبعدها عمل أستاذًا لعلم السياسة في جامعات نيوزيلندا والولايات المتحدة، فهو بعد حصوله على الدكتوراه، انتقل إلى مدينة ولنجتون، عاصمة نيوزيلندا في عام ١٩٣٩، ليؤسس هناك قسم العلوم السياسية في جامعة فيكتوريا في ولنجتون، حيث أداره وقام أيضا بالتدريس فيه لمدة سبع سنوات، وفي عام ١٩٤٨ نشر كتابًا تاريخيًا عن السياسة النيوزيلندية بعنوان "سياسة المساواة: مغامرات في الديمقراطية النيوزيلندية".

وقال ليبسون في كتابه إلى أن المساواة السياسية والاقتصادية هي السمات المميزة لنيوزيلاندا، وبالمقارنة مع تمثال الحرية في نيويورك، ذهب

ليبسون إلى أنه: "في نيوزيلندا، إذا تم وضع أي رمزية منحوتة على نهج أوكلاند أو ولنجتون الميناء، سيكون بالتأكيد تمثالًا للمساواة"، فهو كان على قناعة تامة من أن الحرية والمساواة من القيم التي استقرت تماما في الضمير النيوزيلاندي، وعاد ليبسون إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧، حيث قام بالتدريس في كلية سوارثمور لمدة عامين، ثم عمل أستاذًا في جامعة كاليفورنيا في بيركلي من عام ١٩٥٠ حتى تقاعد في عام ١٩٨٤ من أغسطس عام ٢٠٠٠، في مدينة بيركلي بكاليفورنيا التي عاشت فيها لنصف قرن، وحصل ليبسون على العديد من الجوائز أثناء وجوده في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وتضمنت قائمة أعمال ليبسون المنشورة عددًا كبيرًا من الكتب من أهمها: كتاب "حاكم الولايات المتحدة، من صورة شخصية إلى زعيم" عام ١٩٣٩و"قضايا السياسة الكبرى" عام ١٩٥٤ و "الحضارة الديمقراطية" عام ١٩٧١ و"الأزمات الأخلاقية للحضارة: الانهيار الأخلاقي أو التقدم؟" عام١٩٩٣.

ولم تقتصر مؤلفاته على الكتب الأكاديمية فقط فأسهم في التعريف بالعلوم السياسية وشرح مبادئها للقارئ العام غير المتخصص، وله عدد من الكتب الموجزة في هذا المجال منها كتاب "المشاكل الكبرى في علم السياسة"، وقد أصدره في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وصدرت ترجمته إلى العربية لأول مرة في القاهرة في مطلع عام ١٩٦١، في كتيب صغير لم يتجاوز عدد صفحاته الثمانين صفحة، وعلى الرغم من ذلك قسمه مؤلفه إلى سبعة فصول، يعرف الكاتب في الفصل الأول الحرية

بأنها تعني السيطرة على البيئة التي تحيط بنا، وتبدأ بالفهم والإدراك، ويشير لكتاب بعنوان "السياسي القديم" لجان جاك روسو يبدأه بالكلمات التالية "ولد الإنسان حرًا، ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان"، إلا أن الأقرب إلى الحقيقة القول بأن "الإنسان يولد عاجزا، ولكن في مقدورة في كل مكان أن يتحرر، ذلك أن المنطق إذا أحسن استخدامه، كان الخاص الأكبر الإنسانية والفهم يعتمد على إمكانية التحليل السليم.

ولا يعني هذا أن العقل البشري لا يمكن تضليله أو إفساده لان عقولا ناضجة كثيرا ما سخرت لخدمة أغراض تتنافى مع الحرية، وطالما أن الإنسان هو الذي أقام الدولة من أجل الإنسان، كانت دراستها عملا من أعمال التحليل الذاتي، ولهذا كان الفصل الكامل بين دراسة الدولة ودراسة الإنسان نفسه ضربًا من المستحيل، ولكن لما كان المشتغلون بالسياسة يتأثرون شخصيًا بهذه السياسة، فإن فهمهم لها لابد أن يتلون إلى حد ما في نظرتهم إليها بما يتمنون أن تكون عليه.

أما المشاكل الكبرى التي يطرحها في كتابه فهي:

المشكلة الأولى: ما هي صفة المواطن؟ وهل هي خاصة أو عامة؟ وتتعلق هذه المشكلة بالحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة ورعاياها، والثانية تتعلق بوظائف الدولة، وهل هناك نطاق محدود لنشاطها أم أن هذا النشاط مطلق؟ أما الثالثة فتتعلق بمنشأ السلطة وتسأل عن مصدرها وهل هو الشعب أو الحكومة؟ والمشكلة الرابعة هي: حجم الدولة وعلاقاتها الخارجية و ما هو الحجم العملي الأفضل؟ وتتعلق بتنظيم القوة، والخامسة

تتعلق بحدود الدولة وعدد رعاياها.

وبعد تعداد المشكلات يقول الكاتب: إن الصفة الغالبة على هذه المشاكل جميعا أن الفرصة مهيأة فيها للاختيار بين احتمالين على الأقل، وهذه في حد ذاتها تعتبر ميزة كبرى، إذ أن عامل الاختيار هو الذي يحدد معالم المشكلة وبدون الاختيار، ما كانت لتقوم مشكلة إذ تتمثل الإشكالية في الحيرة بين الحلول المختلفة لمسألة واحدة، والمفاضلة بين هذه الحلول لاختيار أحسنها.

وفي فصل آخر يطرح سؤالا يبدو بديهيا للوهلة الأولى لكن إجابته ليست يسيرة، السؤال في صياغة بسيطة هو: لماذا يعيش الإنسان في جماعات؟

ويجيب محددًا سببين لذلك في الطبيعة الإنسانية يدفعانا للعيش مع الناس فمن الضروري أن يعيش الإنسان في جماعات ليستطيع إشباع رغباته المتعددة وهو أمر لا يتسنى لمن يعيش بمفرده، ولأننا نعيش في هذه الجماعات كان ضروريا أن نسيطر على تصرفات الفرد التي قد يكون لها أثرها الضار على الأفراد الآخرين في الجماعة، فالمجتمع في الواقع نتيجة التعاون الأفراد في أمور يشتركون في الاهتمام بها كما هو نتيجة للتنافس فيما يهم الفرد، حيث أن السببين ينبعان من اتجاهين متعارضين، ولهما تأثير مختلف على الجماعات التي تنشأ بفعلهما فالمطالب التي نشبعها بالتعاون مع إخواننا من البشر ليست هي فقط الحاجات المادية الضرورية كالطعام والمأوى والملبس، ولكنها تشمل كذلك توسيع نطاق الرغبات التي تمثل

الحضارة المتقدم.

ولا يمكن الحديث عن تحقق مفهوم الدولة بمجرد توفر الشعب والاقليم بل لا بُد من وجود سلطة عليا تمارس سلطتها على الافراد الخاضعين لها، وبخلاف ذلك تكون امام حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، لهذا كانت الدولة ومنذ ظهورها مقترنة بوجود سلطة عليا وهذه السلطة ليست عنصرًا من عناصر تشكل الدولة فحسب بل تمثل عامل توحيد دائم للمجتمع السياسي.

والناس في العادة لا يختارون دولتهم فهم ولدوا فيها وعاشوا معها وماتوا أحيانًا من اجلها، واذا كان لديهم من خيار فسوف يختارون دولة من هذه الدول، وعندما يفقد شخص ما ولأسباب مختلفة الانتماء الى دولة ما فإنه سيقع حتما تحت رحمة دولة أخرى، لهذا فإن أهمية وجود سلطة سياسية لا تقتصر على كونها ركنًا اساسيًا لقيام الدولة من الناحية النظرية بل يتعدى ذلك الى ضرورتها في قيادة المجتمع وتسيير شؤونه في كافة المجالات، فالسلطة السياسية ليست في الواقع هي مجرد السلطة العليا التي يجب ان تهيمن على بقية القوى بل ان تمتلك حصريًا مقومات القيادة لكي تأمر فتطاع ومن هذه المقومات امتلاك وسائل القوة المادية وبدونها لا وجود للدولة.

ويذهب الكاتب إلى أن موضوع الدولة أقل اتساعًا من موضوع السياسة، فالدولة – وفقا لرؤيته – هي ذلك الجهاز الذي تنظم السياسة في نطاقه، وهي تتكون من تنظيم وتشريع وسلطة وحقوق، فهي شبكة من

العلاقات المترابطة، فالسياسة عنده أعم من الدولة و حيث توجد الدولة توجد السياسة، وقد ذكر هيرودوت في قضيته التاريخية أن الحكومة تنشأ إذا توافر شرطان هما زيادة الفهم بأن القيود التي يفرضها النظام والقانون اقل مضايقة للمجتمع من الفوضى والاضطراب التي تنشأ من عدم وجود النظام والقانون، وإن المحكمة التي تعرض عليها المنازعات يجب أن تحوز الثقة العامة على أساس أن إجراءاتها وقراراتها عادلة، وقد حقق "ديوس" المطلبين فأقام دولة وضع نفسه على رأسها.

وينتهي الكتاب بمناقشة مشكلة السلطة، وهي مشكلة وثيقة الصلة بالسياسة وبالدولة، ويقر الكاتب بأن الصعوبات التي تحيط بمشكلة السلطة غير محدودة بالجدل على مصدرها وبالرغم من كيفية نشوء السلطة، سواء كانت مصدرها الحكومة التي تقبض عليها أو الشعب الذي يكلف بها الحكومة، فإن تنظيمها واستخدامها مازالا يشكلان مشكله تستلزم حلا شاملا.

وأخيرًا، فكون الكتاب من كلاسيكيات علم السياسة وقد كتبه مؤلفه للقارئ العام في منتصف القرن العشرين فلم يأت على ذكر أشياء كثيرة استجدت فيما بعد مثل قضايا الأحزاب والمجتمع المدني، لكن بحسب الكتاب وصاحبه أنهما وضعا أسسا يمكن البناء عليها فيما يجد من أفكار أو ما يستحدث من تنظيمات، وهذه الأسس هي الدولة والسلطة ثم قضايا الحرية والمساواة كمبادئ آمن بها الكاتب وتبناها في كتابه.

د. عبد الرحمن الشناوي

الفصل الأَول

مقدمة في الدراسات السياسية

الإنسان والبيئة التي تحيط به

الفهم والإدراك هما بداية الحرية، والحرية تعني أننا نسيطر على البيئة التي تحيط بنا، وإذا استبعدنا الصدفة المجردة أو الحظ المطلق، يصبح من المستحيل علينا أن نسيطر على مالا نفهمه أو ندرك كنهه، ومن الظروف ما تحيطنا به الطبيعة منذ وجودنا، فلا يدلنا فيها ولا فضل في خلقها، وفيما عدا هذه الظروف المعنية، فما هو إلا ناتج المجهود البشري في الأجيال الماضي والحاضرة، ومع ذلك فإن ما أوجده الإنسان من هذه الظروف، باعتباره جزءا من البيئة التي تحيط بنا، غير معروف على وجه التحديد؛ لأن بعض الأمور لا تزال بعيدة عن فهمنا بصفة مطلقة، لكننا كلما تقدمنا بالبحث والتجربة يزداد أفق ما هو معروف لنا اتساعا وعمقًا.

إن هذا الاتساع في المعرفة يضيف جديدًا إلى فهمنا وإدراكنا و بالتالي يزيد إلى حد ما من قدرتنا على السيطرة، وهو ما ينطبق على علاقتنا بالطبيعة، التي استطاع الانسان أن يغير بعض ظواهرها، بينما استعصى عليه بعضها الآخر، وهذه الظواهر التي استعصت علينا، يجب أن نتلائم معها أما تلك التي تمكننا من تغييرها والسيطرة عليها فإننا نتعلم كيف تخضعها لمشيئتنا ونفيد منها، دون أن نمنع وجودها، فالجيولوجي الذي

يدرس الزلازل والظواهر الطبيعية، ويل إلمامًا تامًا بأسبابها و مسبباتها، لا يمكن أن محدث البراكين أو يوقف حدوثها، ومثله في ذلك الفلكي وعلماء الطبيعة الذين يدرسون الشمس والأجرام السماوية والكواكب السيارة، فبالرغم من ازدياد معرفتهم بهذه الأسرار، إلا أنها تظل بعيدة كل البعد عن تأثيرهم لأنهم لن يتمكنوا مثلا من تغيير الأفلاك التي تسبح فيها الكواكب، أو أن يوقفوا ظاهرة فقدان الشمس لحرارتها، أو أن يمنعوا الأرض عن الدوران في خطها المرسوم.

ونحن في هذه الحالات جميعها يجب أن نتقبل الأمر الواقع الذي إلا مناص منه، وأن نشكل حياتنا تبعا لذلك، والإنسان يستطيع القول أنه يسيطر على ظاهرة طبيعية معينة إذا هو استخدم هذه الظاهرة للحصول على نتائج بعينها.

وكما أننا لا نستطيع إيقاف الأعاصير أو الحيلولة دون ارتفاع أمواج المد فإننا يمكن لأن نسيطر على النهر ونستفيد من مصادره، وكما أنه لا بد لنا في صنع الأرض التي تعيش عليها فإننا نستطيع أن نزيد خصوبتها أو نفقدها هذه الخصوبة، وأن نستصلح الصحاري أو أن نتركها لعوامل التعرية.

هذه حقائق مسلم بها، إذن ما هو المطلوب منا كي نلائم بين أنفسنا وبين هذه الطبيعة بطريقة معقولة؟

أولا أن ندرب أذهاننا على التفكير إذ أن علينا أن نتحقق في معرفة العمل الذي تقوم به الطبيعة، وأن ندرك العلاقة بين السبب والأثر، ولقد

جرت محاولات لهذا الغرض، ولكنها لم تكن موفقة نظرا لأنها كانت تقوم على أسس خاطئة و على عدم إدراك لطبيعة الأشياء، فالإنسان البدائي الذي يعتقد أن كسوف الشمس من فعل الشياطين، ويقرع الطبول لطردها، يفترض بذلك وجود علاقة غير موجودة في الواقع، لأنه لا يدرك سببا للظاهرة، فيخطئ في علاجها، ويؤمن بقدرته للتأثير على حادثة ليست له عليها سيطرة، ويحدث نفس الخطأ عندما يلتمس الإنسان البدائي التعرف على مستقبله عند المنجمين، معتقدا أن مواقع الكواكب في أوقات معينة لها أثر في تشكيل شخصيته وحياته، وكلا الاعتقادين خاطئ بطبيعة الحال، فالرجل البدائي يقفز إلى ما وراء قدرته على الإدراك ويخلط بين الواقع والخيال.

أما الطريقة المثلى فهي محاولة الوصول إلى الحقائق الدقيقة للقوى الطبيعية والطريقة التي تسير عليها في عملها وحرية الإنسان إزاء الطبيعة تقوم على معرفته للحدود التي يتلائم عندها، والأحوال التي يستطيع فيها أن يكون مسيطرًا، ولكي يتحاشى الزلازل مثلا، عليه أن يشيد بناءه بشكل يتحمل الصدمة والاهتزاز، وفي مجالات أخرى للسيطرة يسير الإنسان السفن في المحيطات أو يجعل الطائرات تحلق في السماء، وأن يطلق كوكبا في مدار له حول الأرض أو سفينة تخرج عن جاذبية الأرض وتندفع في الفضاء.

الإطار الاجتماعي

والآن هل يوجد هذا الترابط والتلازم في البيئة الاجتماعية كما في البيئة الطبيعية؟ وهل النظام الاجتماعي بدوره مزيج من المحتوم ولقدور عليه، بحيث يتعين علينا أن نسير وفقًا له؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة لها أهمية خاصة، فعليها توقف النظرة للإنسان الاجتماعي، باعتباره جزءا من حطام يطفو على سطح الأحداث أو كعقل مدبر ينظم سير هذه الأحداث، ومن هذه الإجابة نستخلص حالتين للإنسان السياسي: الأولى السياسي الذي تخلقه الأحداث، والثانية السياسي الذي يخلق الأحداث.

ولما كنا نتحدث هنا عن البيئة التي تعود إلى فعل الإنسان، فإننا سوف أسوق سلسلة من الفروض عن طبيعة هذا الإنسان وأساسه الاجتماعي وسواء كانت فروضًا واضحة أو غامضة، فإنها سوف تساعد في تلوين النتائج التي ستحصل عليها.

ومن المستحسن قبل أن نمضى في ذلك، أن نعرض قليلا للأفكار التي تسبق هذه الفروض و تتخللها، حتى نعرف كيف يقوم هذا الطريق، وإلى أين يؤدي، والمواضيع التي سوف نناقشها هي باختصار علاقات الإنسان بالبيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية، لأن كلا منها تختلف عن الأخرى، ففي البيئة الطبيعة يتعلق الأمر بضروريات، أما في البيئة الاجتماعية أي في السياسة فلا توجد هذه الضروريات، ودراسة الطبيعة لا مجال فيها الاستثناء، في حين أن دراسة السياسة تتضمن القليل أو الكثير

من هذا الاستثناء.

ومثال ذلك أن كلمات مثل "غير قابل للحل" و"مستحيل" ليس لها مجال في القاموس السياسي فالإنسان لا يعجزه تغيير أي شيء في هذا المجال، والأشياء التي ورثها الإنسان أو قام بخلقها، لا يستعصي عليه الاحتفاظ بها كما هي أو تغييرها، وما السلوك الاجتماعي، والتنظيم الاجتماعي والقوانين الاجتماعية، إلا أن نشاط الإنسان، ومجهوده في الماضي والحاضر – ولما كانت كلها من صنعه، ولا تفرض عليه فرضا فإنه بالتالي يمكنه السيطرة عليها، وتبعا لهذا المنطق كان كل ما هو خير من ثمار المدنية من صنع الإنسان وكذلك كل ما هو سيء، والفقر والجهل والبطالة والحرب من المساوئ التي ابتلى بها الإنسان، وتنزل به من الضرر أكثر مما تنزله به الفيضانات والزلازل وثورات البراكين، والأخيرة ليست من صنع الإنسان، ولكن الأولى له دخل في وجودها، وعلى هذا يمكن القول أنه حينما يظهر الداء يمكن مجابهته بالدواء، أي أن الإنسان يستطيع تغيير كل ما صنعه أو يصنعه الإنسان، وهذا بمعنى أنه في الإمكان زيادة وعي المجتمع، بحيث يصبح للسياسة نطاق السلوك الهادف يؤدى بالإنسان إلى حياة أفضل.

وإذا نحن تناولنا السياسة كموضوع الدراسة، أمكننا توضيح أو طها بالمنطق و التحليل، فالسياسة الفن التطبيق الذي يمكن اتخاذه مقياسًا لفنون السياسة والحكم، ومتى أقسمت سلطتنا نتيجة لزيادة القسط الذي لدينا من الفهم والإدراك، ازداد وعينا الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى

تحررنا الذاتي، ونحن عند ذلك نتعلم أننا قبل أن نقوم بإجراء معين، يسبق ذلك باتخاذ قرار للقيام به وقبل أن نتخذ هذا القرار يسبقه الاختيار بين عدة قرارات وقبل ذلك يكون هناك إصرار على القيام بذلك الإجراء، تسبقه معرفة بما تريد ومعنى ذلك أن العقل هو الذي يحلل، قبل أن تتخذ الإرادة قرارها.

نظرة تتسم بالعمق للسياسة

لجان جاك روسو كتاب بعنوان "السياسي القديم" يبدأه بالكلمات التالية: "ولد الإنسان حرًا، ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان " إلا أن الأقرب إلى الحقيقة القول بأن "الإنسان يولد عاجزا، ولكن في مقدورة في كل مكان أن يتحرر، ذلك أن المنطق إذا أحسن استخدامه، كان الخاص الأكبر الإنسانية والفهم يعتمد على إمكانية التحليل السليم، ولا يعني هذا أن العقل البشري لا يمكن تضليله أو إفساده لان عقولا ناضجة كثيرا ما سخرت لخدمة أغراض تتنافى مع الحرية، كالدجل والدعاية بفرض نوع جديد من العبودية، ومثال ذلك محاولات "جوبلز" و"ماركس". ولا جدال في أن السياسة حاليًا أو مستقبلا لن تكون ناتج العقل والمنطق فحسب، لأن ذلك يكون في الحقيقة مخالفًا للواقع إنما السياسة تقوم على عناصر مستديمة من صفات الإنسان نفسه، كالطموح والرغبات المختلفة والشهوات والأحقاد والتفكير ووجود عوامل غير طبيعية إلى جوانب العوامل الطبيعية، لا يحول دون التحليل المنطقي بجميع هذه العوامل وكثيرون من الذين يدرسون في المعاهد الاجتماعية الحديثة يستوحون

أفكارهم من التحليل النفسي، كما أن أعمال فرويد لم تكن إلا تفكيرًا قائمًا على المنطق.

وطالما أن الإنسان هو الذي أقام الدولة من أجل الإنسان، كانت دراستها عملا من أعمال التحليل الذاتي، ولهذا كان الفصل الكامل بين دراسة الدولة ودراسة الإنسان نفسه ضربًا من المستحيل، ولكن لما كان المشتغلون بالسياسة يتأثرون شخصيًا بهذه السياسة، فإن فهمهم لها لابد أن يتلون إلى حد ما في نظرتهم إليها بما يتمنون أن تكون عليه.

وهذا في ذاته لا يعتبر خطأ بالضرورة؛ لأنه ثبت أن الاندماج الشخصي في أمر ما يؤدى غالبًا إلى النظر إلى هذا الأمر نظرة أكثر وضوحًا ومتى اشترك الإنسان في الحروب، ودفع الضرائب وأدى الانتخابات و غير ذلك وكان أمينا في تقصي مشاعره حيالها زاده ذلك مقدرة على فهم مشاعر الآخرين فيعرف كيف يصل إلى القرار الحكيم.

نظرة سريعة المجتمع

إن الصورة الواضحة الإنسان غالبًا ما تبين تصرفاته، وما يمكنه أن يقوم به إلا أن هذه الصورة لا تعبر تعبيرًا كاملًا عن سلوكه السياسي إذ أن هناك من الظروف ما تبدو فيه وكأننا لا نسيطر على مصيرنا الاجتماعي، بل كعبيد للظروف.

وعند ذلك نجد مسالك المنطق والحرية مزدحمة بالعديد من المشاكل فتصبح السياسة وكأنها طبعت بطابع القسوة والفوضى والانتهازية، بدلا من أن تكون وسيلة لتحقيق الآمال في الرخاء، وفي مثل هذه الأحوال،

ولعدة أسباب، نكون أقل نجاحًا في معالجتنا الأمراض العالم المضطرب.

والسبب الأول في ذلك هو العجز الشامل الذي ينشأ من انتشار مبدأ السلبية، ووجود كثيرين ممن يشفقون من الاضطرابات التي تصاحب عمليات التجديد، ويشكون في قدرتهم على السيطرة على ناصية مصيرهم ولهذا فكثيرا ما يستسلمون لما هو شر، بدلا من المجازفة بأحداث التغيير الذي لا يعرفون مقدما نتائجه.

أما السبب الثاني فهو أننا في الواقع أسرى للعادة ولأحداث الماضي.. حقًا إن الفضل يرجع للماضي في الحرية التي نتمتع بها، إلا أن تقديسنا للعادة له أثره في تضييق الفرصة أمام الابتداع والتطور، فالتنشئة المنزلية والتعليم المدرسي وخبرتنا في الحياة العادية، قد تركت جميعها على كل منا طابع النظام الاجتماعي الذي يحيط بنا وهو النظام الذي وضعه من سبقونا في الحياة، والواقع أن هذا النظام جاء نتيجة لعملية ترسب بطيئة الأفكار التي سادت قرونا كثيرة وصارت ميراثًا من القوانين والسلوك والأفكار والآراء، وبذلك تشكلنا في قالب الأمس، وأصبح من العسير على جيل واحد أن يغير بسرعة ملموسة ما ساهمت في قوله أجيال كثيرة سابقة.

إن قصور الإرادة الذي ينتج من التعود والخضوع لما كان هو الداء الوحيد الذي يعوق التطور، فالفشل الفكري بدوره يحول دون التطور ومعظمنا يود أن يكون واثقة من نتيجة ما يصنع، قبل أن يقدم على أي إجراء يرجى منه تطورًا ما وليس السبب في ذلك أنه تنقصنا الثقة في

الأهداف التي تريد الوصول إليها أو في وسائل تحقيقها، ولكن لأننا لا نستطيع دائما أن نعترف على أمراضنا السائدة وأسبابها.

وقد نكون ممن يعجبون بالمثل البراقة كالديمقراطية أو الحرية أو العدل أو الإصلاح، ولكننا كثيرا ما نجادل في تعريفها لأن كلا من هذه المثل يعني شيئا يختلف باختلاف الناس، كما تختلف كيفية تطبيقه باختلاف الظروف.

ونحن نبغض الطغيان والحروب، ونرغب في لو أننا قضينا عليها ولكن هل في وسعنا التعرف على حقيقة أسبابها والتوصل إلى وسائل تحاشيها، وإذا نحن أحسسنا أن هناك أخطارا في السياسات التي تتبعها الحكومات، فإلى أي درجة تبلغ صحة هذا الإحساس؟

إن الحيرة التي تصادفنا عندما نواجه عددا من مشاكل نظامنا الاجتماعي أو عندما نلتمس لها حلا، ذا مصدر واحد، ولما كان المجتمع الإنساني يتألف من ملايين الأشخاص، كان التطور الاجتماعي حصيلة لتصرفات فردية لا تحصى، ولكي نحلل هذه المجموعة الهائلة من التصرفات الإنسانية، علينا آن ندرس الماضي، ونرقب باستمرار الأحداث المعاصرة، ونتطلع إلى من حولنا من الأفراد، بيد أن النظرة العابرة لا تقوم مقام التعمق في البحث، فنحن نشعر بالحيرة البالغة إذا نظرنا للوهلة الأولى إلى مجموعة من النمل وهي تتحرك لأننا لا نفهم معنى ما نرى وكذلك من العسير علينا تحصيل معلومات شاملة بالنظرة المجردة إلى مجتمع معقد التركيب، لنقف على تفاصيل تصرفات مختلفة، وحتى الفرد يصعب عليه في أحوال كثيرة التأكد من حقيقة علاقته بالجماعة التي يعيش بينها أو

ينتمي إليها أو أن يقف على الجزء الصغير الذي ساهم به في البناء الاجتماعي الذي اشترك الجميع في تشييده، ولكنه لا ينتسب إلى أحد.

وفي الأحوال التي يتعرض فيها الاقتصاد ليختار التضخم، نجد أن الغالبية من الأفراد رغبة منها في حماية نفسها – تلجأ إلى رفع الأسعار أو المطالبة بأجور أعلى، بيد انه عندما يتشابه عدد كبير من الأفراد في سلوك واحد وتصرف بينهم لا يكون بينهم من يعتبر رادا، لأنهم جميعا قد تصرفوا بطريقة واحدة ومثل ذلك يحدث في سباق التسلح، ذلك أن كل دولة تشعر بالشك تجاه الدولة الأخرى تحاول أن توفر الأمان لنفسها، فينتهي الأمر إلى عدم توفير الأمان للجميع، إن ما يجب علينا فعله، هو ألا نعمل على غير هدى إنما نبحث عن المعقول في المبادئ ذات الأثر، وفي مجموعة من القوانين التي توضح العلاقات المتباينة.

الحكومة المعاصرة

ومنذ عدة آلاف من السنين حدثت ثورة كبرى في السياسة عندما دون القانون بدلا من حفظه في ذاكرة عدد قليل من الأفراد، فانتشر على السنة الناس، ذلك أن كتابة القانون جعلت من اليسير دراسته والإلمام به، والمناقشة في تفسيره وكذلك أمكن إنزال العقاب بمن لا يلتزم بنصوص القانون، وتظهر أهمية هذه الخطوة عندما نرى حكومة من الحكومات المعاصرة تظل القرارات التي تتخذها طي الكتمان، تاركة الشعب جاهلا هذه القرارات، ولو أن الإنسانية، كان معناها كل ما يتعلق بالإنسان فإن الواجب الأساسي على هذا الإنسان أن يعرف كل ما يتعلق بالدولة ذلك

أن الدولة تؤثر في حياة كل فرد، ولذلك كان من حق هؤلاء الأفراد التعرف على جميع إجراءاتها، وعلى الأفراد واجب نحو المجتمع، هو أن يفهموا كيف تسير الدولة لأن اعتزال السياسية في هذا العالم الماسي يشبه التهرب من دفع الضريبة المفروضة على الفرد، وكل من يتهرب عامدًا من هذا الواجب كان كمن ينتحي عن حمل نصيبه من المسئولية العامة.

ومن الحيرة كذلك أننا نجد أن الشعور بالعجز ينتاب المواطن عندما تحيط الدولة أعمالها بالسرية، كما أن الأشخاص الذين يعهد إليهم بدراسة هذه البيانات والمعلومات الهائلة يشعرون بضآلتهم حيالها، ولنا أن نتصور كيف يكون شعور فرد طلب إليه أن يدرس نظام الحكم في الولايات المتحدة وهو يعلم أن هذا النظام ميزانية تبلغ حوالي ٧٢ بليونًا من الدولارات وقام بعمل هذه الميزانية مليونان ونصف مليون من الموظفين؟ فكيف يمكن لهذا الفرد أن يحيط تمامًا بتفاصيل هذا المبلغ الهائل؟

إن مجرد وقوفه قليلا أمام مثل هذه الأرقام سيجهله يهز كتفيه استخفافا أو سخرية، ومن ثم أن يتعمق في التفاصيل لأنه إن فعل سيضل تماما ومتى أحجم عن القيام بما هو مطلوب منه، واقنع نفسه بأن السياسة لا تخضع للتفسير المنطق فانه سيتحول إلى شخص لا ب توجيه النقد، فيقدس الحاكم وينظر إلى الحكومة كأنها قوة هائلة لا يمكن السيطرة عليها، ويصبح من بين الملايين الخاضعين لمشيئة الحكام.

وقد تقدمت نظريات كثيرة خلال المائة عام الأخيرة، وظهر كثيرون في علم النفس والاجتماع والعلوم الإنسانية الذين كان شغلهم الشاغل هو

تفسير تصرفاتنا المختلفة، واثر البيئة علينا، ولو أن هذه التعاليم لم تجعل الإنسان طليقًا أو تجعله يستكين لمصيره تمامًا.

مشاكل دائمة وحلول متغيرة

التغير الذي يبدو في الحلول، بالرغم من انه ظاهرة تسبب الحيرة، إلا أنه لا يعني بالضرورة أن السياسة مرادف لعدم الثبات على حال معينة أو أن رجال السياسة رجال نهازون للفرص، فهناك دوافع لهذا التغيير والتحول من قرار إلى آخر، إذ أن التغير هو الوسيلة إلى تحليل عناصر الدولة وفهم سياستها، إننا نعتقد أن التاريخ السياسي والحكومة المعاصرة يعرضان نماذج معينة تعطيها معنى محددًا، ومتى وضحت هذه النماذج فإنها تجلو كثيرًا من الأحداث كانت تبدو قبل ذلك من الأمور المحيرة.

وقد قال واحد من العسكريين يومًا ملاحظة هامة مؤداها أن الأسلحة والمعدات الحربية يمكن أن تتغير، ولكن المبادئ الإستراتيجية تظل رغم ذلك ثابتة سواء كانت الحرب تستخدم فيها الأقواس والسهام أم الطائرات النفاثة والأسلحة الذرية، ولو أن هناك مشاكل ثابتة خاصة بالروح المعنوية والتدريب والنظام والتموين لنقل القوات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين.

وموضوع السياسة يمكن معالجته بطريقة مماثلة، ذلك أننا نقضي حياتنا وسط تيار من الأمور المتشابكة، وفي محاولة لتكييف أنفسنا مع التطور الفني والاجتماعي وسرعة الحركة وعدم الاستقرار الاقتصادي، والفزع من الحرب، والشك في القيم الأخلاقية التي آمنا بها طويلا، وليس من

المستطاع نكران أهمية عنصر التغيير والحاجة إلى تفسيره، ومن واجب علماء السياسة أن يكشفوا عن العوامل الأصلية في هذا التغيير.

إن التحليل الذي يقوم به هذا الكتاب يهدف إلى الكشف عن أمرين الأول: وضع تفسير للسياسة في صورة معينة من المبادئ الثابتة والثاني: الكشف عن اختلاف هذه الصورة وثبوتها، ولإيراد هاتين الحالتين نعرض باختصار لمشاكل أساسية معينة تجليه جميع الحكومات، وتسعى لحلها بكافة الوسائل بالرغم من أنها من المشاكل التي لا تختفي ولا يمكن استئصالها والقضاء عليها، إن الحاجة إلى التغيير عامل ثابت ثبوت هذه المشاكل نفسها والظروف والأساليب الفنية، والوسائل القانونية، مختلفة فيما بينها إلى درجة كبيرة، أما النظم السياسية فهي تتشابه أو تخلف وفقا للوسائل التي تستخدم في حل المشاكل التي تعرض لها.

وباستخدام هذه الطريقة من التحليل يمكن التميز بين سياسات مختلفة، وبين نظم متعارضة كالديمقراطية والدكتاتورية، وبين دول يسود نظام الطبقات فيها وأخرى تسودها المساواة القومية.

المشاكل الكبرى

المشاكل الأساسية التي تعتبر محور السياسة خمسة، الأولى خاصة برعاية الدولة من حيث العلاقة التي يجب أن تربط بينهم وبينها، فكيف تتكون هذه العلاقة؟ وهل جميع الرعايا متساوون؟ أم هناك أكثر من نوع؟ على أنه يمكن صياغة السؤال بطريقة أخرى هي: هل رعية الدولة خاصة أو عامة؟ فإذا كانت الرعية خاصة، كان معنى ذلك أن هناك مجموعتين من

المواطنين، أولاهما لها حق المواطن الكامل، في حين أن الثانية لها حقوق أقل من المجموعة الأولى، أما إذا كانت الرعية عامة كان جميع أفراد الدولة متساوون، وعوملوا بدون أدنى تفرقة، وفي الحالة الأولى يقال إن هذه الدولة يسودها حكم الطبقات، وفي الحالة الثانية يسودها حكم المساواة.

والمشكلة الثانية هي التي تنشأ من التضارب في معنى الوظائف التي تقوم بها الدولة، بالنسبة لرعاياها، فالحاجة إلى الحماية جهات الدولة تقوم عن رعاياها بدور الدفاع عن النفس، ثم توسعت في هذا المعنى وهنا لابد أن نتساءل: هل هناك حدود لما يتحتم على الدولة القيام به؟

لقد تضاربت في هذا الصدد آراء المدارس الفلسفية المختلفة وكذا آراء – السياسيين من العصور القديمة إلى وقتنا هذا، إذ بينما تقول بعض هذه الآراء أن الدولة يتحتم عليها أن تشمل بقوانينها جميع أنواع النشاط الاجتماعي، إذا آراء أخرى تقول أنه يتعين إقامة حد فاصل تقف عنده تصرفات الدولة ولا تتعداه، وتنصب المشكلتان الثالثة والرابعة على موضوع السلطة، ولو أن كلا منهما تتعلق بناحية معينة، فالأولى هي الخاصة بتحديد أساس السلطة أو مصدرها، وهي مشكلة مزمنة، لأنه منذ كانت الدولة في وضع يجعل من واجبها تأدية خدمات معينة لرعاياها كانت في حاجة دائمة إلى ممارسة السلطة، ولما كانت هذه السلطة تتركز في العادة في أيدي الحكومة التي تتمثل في عدد محدود من الأشخاص، يقل بالطبع كثيرًا عن أعضاء المجتمع كله، كانت العلاقة بين هذه الحكومة وبين من تحكمهم مثار خلاف وجدل، ولو مثلنا توزيع السلطة في الدولة بصورة

هرمية، كانت الحكومة في القمة، وبقية المجتمع في القاعدة، وعندئذ يمكن تصور احد أمرين، إما أن السلطة تنبع من القاعدة، وتصعد إلى القمة، وإما أن السلطة مصدرها القمة وتهبط إلى القاعدة، وفي الحالة الأولى يجب أن يسيطر الشعب على الحكومة التي تكون مسئولة أمامه، وفي الحالة الثانية يتعين أن يخضع الشعب لحكامه ويطيع أوامرهم.

إن التساؤل عن مصدر السلطة ليس في حد ذاته المشكلة الأساسية التي يثيرها قيام هذه السلطة، ذلك أنه يصرف النظر عن مصدر السلطة سواء كان هذا المصدر هو قاعدة الهرم أو قرته، فهناك موضوع آخر هو الطريقة التي يتم بها الاستيلاء على السلطة وبالتالي تنظيمها، هذه السلطة يمكن أن تتركز في نقطة واحدة كما أنها يمكن أن تقسم إلى قوى عديدة، وفي هذه الحالة تتمدد وتنتشر بين الفروع المختلفة للحكومة وتتوزع على مستويات مختلفة،

أما المشكلة الباقية والأخيرة، فهي التي تتعلق بالمدى، أو بالحجم أو المساحة التي تفرض الدولة سلطانها عليها، والرعايا الذين تضمهم، وعلاقاتها مع الدول الأخرى، ولكن ما هو الذي يكون عليه اتساع أو ضيق الحكومة؟ ما هو الحجم، المثالي للدولة؟ وهل هناك حدود لأبعادها يجب ألا تتعداها وكيف تتعامل الأول مع بعضها البعض؟

هذه هي المشاكل المعقدة التي تشغل أفكار واضعي نظريات السياسة والمختصين في دراسة و الدولة، ولما كان العالم الغرب قد مر بتجربة الأنواع المختلفة من الحكومات الدولة والمدينة، والدولة الأمة

والدولة الإمبراطورية وما زال يحاول إيجاد صور أخرى من "المنظمة العالمية" فإن في الإمكان معرفة الكثير عن هذه التجارب مقارنة الحكومات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وملاحظة نماذج السياسات المختلفة بين هذه الدول.

تحليل المشاكل الكبرى

والمشاكل السابقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ما هي صفة المواطن؟ وهل هي خاصة أو عامة؟

ثانيا: وظائف الدولة، وهل هناك نطاق محدود لنشاطها، أو أن هذا النشاط مطلق؟

ثالثا: مصدر السلطة، هل هو الشعب أو الحكومة؟

رابعا: حجم الدولة وعلاقاتها الخارجية، وما هو الحجم العملي الأفضل؟

إن كلا من هذه المشاكل يمكن تميزها من حيث المنطق عن المشاكل الأخرى، وعلى ذلك يمكن تحليل كل واحدة على انفراد، لأن كل واحدة تتركز في ناحية منفصلة عن النواحي الأخرى، فالمشكلة الأولى تتعلق بالحقوق والواجبات المتبادلة بين الدولة ورعاياها، والثانية تتعلق بوظائف الحكومة، والثالثة تتعلق بمنشأ السلطة والرابعة تتعلق بتنظيم القوة، والخامسة تتعلق بحدود الدولة وعدد رعاياها، والصفة الغالبة على هذه المشاكل جميعا أن الفرصة مهيأة فيها للاختيار بين احتمالين على الأقل، وهذه في حد ذاتها تعتبر ميزة، إذ أن عامل الاختيار هو الذي يحدد معالم

المشكلة، ذلك أنه بدون هذا الاختيار، ما كانت لتقوم مشكلة، والأشكال هو الحيرة بين الحلول المختلفة لمسألة واحدة، والمفاضلة بين هذه الحلول لاختيار أحسنها، وتنظر الآن إلى أي حد يتسع مجال الاختيار أمام هذه المشاكل الخمس بالسلسلة التالية من الصور المتناقضة.

إن المشاكل الجنس السابقة تتشابك فيما بينها على نحو ما، وهذا التشابك هو الذي يجعلها قريبة إلى الفهم، والحكومات تختلف مثلا تبعا لأنواعها وخصائصها، تبعًا للقرارات التي تتخذها بشأن هذه المشاكل وطالما أن المشاكل التي تواجهها الدولة عديدة، وإن كان هناك خلاف على الأقل لكل منها فان النماذج السياسية التي تتخذها الدول شكلا لها متعددة.

وهذا التعدد هو الذي يشكل الصعاب التي يلقاها من يدرسون فنون السياسة وأولئك الذين يحاولون أن يجهلوا السياسة علمًا منظمًا وكل من يتصدى لإقامة نظام للحكم، لابد له أن يواجه هذه المشاكل الجنس على الأقل، كما لا يمكنه من ناحية أخرى أن يتفادى ضرورة اتخاذ قرار معين بشأن كل نموذج من نماذج الدولة المختلفة، فكل نوع من أنواع الدولة له طريقة معينة للصياغة القانونية التي يعالج بها كل ناحية من نواحي المشاكل الخمس.

ومن الضروري للدولة على أي نظام إقامته أن تحل هذه المشاكل إذ ليس هناك أي نظام الحكم في أي شعب غير قبلي "متحضر" في أي مكان من العالم، وفي أي عصر من العصور، لا يقدم حلا لهذه المشاكل، وأينما

وجدت المشاكل الكبرى وجد التطور السياسي، وأينما وجد التطور السياسي كانت هناك مشاكل كبري.

إن التحليل السياسي يجعل التطورات السياسية تبدو في شكل حركة ديناميكية، والحلول التي توضع للمشكلات السياسية ليست ثابتة أو دائمة إلى الأبد، وكل نظام الحكم لديه الرغبة في التجربة والمحاولة والناس يغيرون ما وقع عليه اختيارهم وينتقلون من ناحية إلى أخرى، فيتغير تبعًا لذلك نظام الحكم من حيث الشكل والجوهر.

تركيز للمشاكل الكبرى

قلنا قبل ذلك أن كل مشكلة من المشاكل الجنس تنفصل عن الأخرى و يمكن تحليلها على انفراد وهذا معقول من الناحية المنطقية، أما من الناحية العملية فان هذه المشاكل لا يمكن عزلها أو فصلها عن بعضها، لأنها ترتبط فيما بينها بطريقة تبادلية، فلا يمكن لأي كان أن يقطع أو يحدد أين تتوقف إحداها أو أين تبدأ الأخرى، لأن حدود كل منها متعرجة وليست مستقيمة، فهي بالتالي تتشابك مع بعضها البعض.

وتحليل العقد التي تحتويها المشاكل الجنس التي أكل منها حلولها المتغيرة يحتاج إلى كثير من التبسيط ونحن إذا مثلنا السياسية بصورة مختلطة لمسة مراحل تتداخل في بعضها وتؤدى الواحدة منها إلى الأخرى مجتمعة فإن ذلك لن يوضح الأمر بل سيزيده تعقيدًا،

أما إذا أخذنا الساعة أساسًا للمقارنة فرما ساعد ذلك على إيضاح الأمر، فالمعروف أن ميناء الساعة مقسمة إلى اثني عشر جزءا كل جزء

ساعة، وفي نفس الوقت مقسمة إلى ستين جزءًا كل منها دقيقة واحدة، وهذا التقسيم ضروري ليبين لنا الوقت في لحظة معينة، ولكن الوقت وحدة لا تنفصل – فهو انسياب و تتابع لا ينقطع ومثله السياسة، فهي كلما انتهينا من تحليلها ظهرت الحاجة من جديد إلى تجليلها، بل إن هذه الحاجة تظل دائمًا باقية.

وكلما عملت الحكومة فإنها تواجه مشاكل مختلفة وهذه المشاكل تؤثر في بعضها البعض وتتفاعل فيما بينها، فهي تتحرك كما تتحرك عقارب الساعة، إذ يؤثر عقرب الدقائق في عقرب الساعات و مثل هذا يحدث في السياسة إذ عندما يقع الاختيار على وجه معين من وجود مشكلة معينة كان لذلك أثره المعين في جميع القرارات الخاصة بالمشاكل الأخرى، وهكذا فإن التغيير الذي يحدث في أي مكان يقود إلى تغييرات متواصلة في كل مكان آخر، ولهذا السبب بالذات وصف التاريخ السياسي بأنه المحاولات التي تجرى لإيجاد حلول بديلة للمشاكل الكبرى في أوقات متغيرة.

الأسلوب ونقائضه

هذه المعالجة الموضوعية لا تشمل صورة محددة لمضمون السياسة فحسب، بل إنها تشمل كذلك أسلوبًا معينا لدراستها، إذ أن الأسلوب ولاشك له أهمية نسبية في مادة الدراسة نفسها التي تملى في ذات الوقت الوسيلة التي تدرس بها.

وإذا كنا نبحث في الوسيلة الصحيحة لفهم وإدراك عملية تطور السياسة كان علينا في المقام الأول أن نأخذ في اعتبارنا أن من الخطأ البين

أن نقدر اهتمامنا على العالم المعاصر أو العصور القريبة، وذلك أن الإنسان لا يمكنه الإلمام بمعنى الحاضر إلمامًا صحيحًا دون أن يتطلع إلى الماضي.

ويصبح ذلك أكثر صعوبة لو أنه أراد أن يرسم خط عمل المستقبل وهذا التطلع إلى الماضي ضروري لتوفير التركيز السليم على المشاكل الأكثر أهمية، ذلك أننا نحاول أن ننسى أن علاقة الدولة بالنظام الاقتصادي مثلا كانت مشكلة كبرى في احد الأيام، أو أن الحديث عما بذله الأجداد من دماء قد يدفع إلى ارتكاب أعمال جديدة من العنف، و لكي نفهم خبايا السياسة يجب أن ننتقل إلى خارج النطاق الذي تعيش فيه من حيث الزمان والمكان، لنستطيع أن ترى العالم كوحدة واحدة، ونسلم بالتالي بالأفكار السائدة أو بالقوانين السارية إذا كانت هذه الأفكار والقوانين تفي بحاجاتنا وثبتت صحتها.

ولكن هل يعني هذا أن ما نألفه و نوافق عليه لا يعتبر صالحًا إلا لنا وحدنا، وفي هذا الوقت بالذات أم أن مبادئنا وتجاربنا كما أنها ملائمة لنا تلائم كذلك الشعوب التي تعارضنا في أي جزء من العالم؟ وإلى أي حد يناسب نظام الحكم لدينا تلك الشعوب التي عاشت في أزمان سابقة؟

وهل يتميز هذا النظام بسمات أو ملامح جديدة أو فريدة في نوعها؟

إن المنطق الذي أوحى بهذه الأسئلة، يوحي كذلك بالحكمة التي تستمد من استخدام الدراسة المقارنة، حتى نعثر على الإجابة الشافية وإذا تقرر أن من الخطأ أن يقصر البحث على هذا القرن، فإن من الخطأ كذلك حصر هذا البحث في دائرة محدودة، ولم ننظر إلى أبعد من دولتنا ذلك أن

دراسة نظام الحكم في دولة واحدة أو البحث في مرحلة واحدة من مراحل تاريخها، لا يكفي لتحليل التطور السياسي في هذه الدولة.

فالسياسات الإنسانية تشكل خيوطًا في نسيج مستمر من الماضي إلى الحاضر، يمتد وينتشر من دولة إلى أخرى، والمشاكل الأساسية التي يتضمنها هذا النسيج يجب أن ينظر إليها من أبعاد مختلفة كما أن التعمق في الأهمية التي ينطوي عليها كل اختبار، وفي الميزات النسبية للحلول المختلفة، يتطلب دراسة نظام الحكم بطريقة مقارنة، إذ أن سياسة دولة معينة قد لا نفهم أحيانا إلا بمقارنة سياساتها في احقاب سابقة و بالمقارنة مع سياسيات دول أخرى قديمة أو معاصرة، وسوف نلح في هذا الكتاب على ضرورة الدراسة المقارنة في المشاكل.

والشعوب تبغي من أنظمة الحكم فيها الحياة، والحرية، والرخاء والمساواة، والعدل، والسلام، والنظام، وغير ذلك، ولكن كيف السياسية، ونضرب فيه أمثلة كثيرة مأخوذة من قارات وعصور مختلفة وبتجارب عديدة في المشاكل المتشابهة، وعند دراستنا الطبيعة نظام الحكم لن يكون البحث قاصرا على أمريكا الحديثة أو بريطانيا أو استراليا، وإنما سندرس كذلك مولد، الدولة الأمة، والتجارب التي مرت بالعصور الوسطى عندما ازدوج نظام الحكم بين الدولة والكنيسة، وكذلك ازدهار الإمبراطورية الرومانية وسقوطها وما تركته أثينا القديمة.

ولن يكون هذا كل شيء؛ لأن محور السياسة يتمثل كذلك في كثرة الجدل والفاضلة والتحليل التسلسل للمعلومات التي تحصل عليها هو

المقدمة لإصدار الحكم، ففي السياسة يناقش المفكرون مزايا الحلول البديلة و مساوئها، ويختلفون حول حكمة الأهداف النهائية ويزنون بدقة النتائج التي ترجى من الوسائل الممكنة، والتطور السياسي ليس كما هو وارد في الكتب الفلسفية لحسب بل إنه مستمد كذلك ما نراه في حياتنا اليومية، ومن تطلعنا لهذا المثل الأعلى أو ذاك، والشعوب تبغي من أنظمة الحكم فيها الحياة والحرية والرخاء والمساواة والعدل والسلام.

والنظام، وغير ذلك.. ولكن وكيف يمكن تعريف ذلك؟ كيف نفسر الديمقراطية إذا نحن حصلنا عليها؟ وماذا يحدث إذا تعارض مثل أعلى مع مثل أعلى آخر؟ إن الحرية – مثلا – تتطلب أحيانًا التضحية بالحياة.

ولكن الحربة يمكن عدم التمسك بها أحيانًا أخرى في سبيل تطبيق المساواة، وحتى سلامة الدولة يمكن أن تتعارض مع حقوق الفرد، وفي مرحلة معينة من التاريخ، كان الناس يتعصبون لمنشأة خاصة ضد منشأة أخرى، بينما كانوا في مرحلة أخرى لا يقيمون وزنا إلا للصالح العام وفي أحد العصور كان الإنسان يرى أن حريته هي ألا تتدخل الدولة في شئونه، وفي عصر آخر كان يلتمس أمنه من الدولة، والعموميات المطلقة لها مكانها في السياسة، طالما أن الإنسان يحدد مصالحه الخاصة بها وبجهل اختياره خاضعا لها.

إن وضع القيم المختلفة في نظريات ثابتة له علاقة بالواقع، وبالرغم من أن ذلك كثيرًا ما اعتقد على الاجتهاد والتكهن، والأفكار تنميتها التجارب فإذا تطورت إلى شيء متماسك، كانت دليلًا للتجارب التالية

وأولئك الرجال الذين صاغوا دستور الولايات المتحدة، أخذوا الكثير من مواده الرئيسية من التقاليد الدستورية الانجليزية ومن كيان الحكومة الاستعمارية، ولكنهم بعد ذلك اضطروا إلى إدخال تعديلات عليه وفقا ل الحاجة التي تطلبها بناء الاتحاد الفيدرالي الذي ضم حكومات ذات سلطات تشريعية محدودة، ولكنها قدمت النموذج الذي اتبع فيما بعد على نطاق واسع، لأن المبادئ السياسية لا تنعزل عن الواقع السياسي.

السياسة والأخلاق

يتضح مما سبق أن بلورة، المثل والتجارب السياسية في مركز السلوك السياسي، كما أن دراسة المثل العليا تشمل الفلسفة السياسية، ولقد عرف بسمارك، السياسة بأنها "فن الاحتمال" تماما كما ننظر نحن إليها على أنها فن الاختيار الأنسب بين السياسات الممكن.،

وأساس السياسة هو "الاختيار" الذي يستوجب تفضيل مجموعة من القيم على غيرها، ولا يعني ذلك أن القيم نفسها أمر مسلم به، أو أنها منفصلة عن التطور السياسي الذي يوصل إليها، فالسياسة هي البحث عن الأهداف والأسلوب المناسب، ومن خلال السياسة العملية تتم دراسة تلك القيم و تختبر صلاحيتها، أما الصراع من أجل القيم فهو الذي يعطي السياسية هدفها و منطقها، وما دمنا نبحث في المعاني الدقيقة للمشاكل السياسية فلابد أن نتعرض المحور الصراع بين الفم المختلفة، التي يعتبر الاختيار بينها أساسا للسياسة، وإذا كانت المشاكل تتمثل في الاختيار بين القيم المتضاربة، وكانت كل هذه القيم تهدف إلى مثل أعلى.

أصبح علينا أن نتساءل:

هل المثل الأعلى له علاقة بالواقع؟ وهل المشاكل التي تصادقنا تنبهنا إلى ما يحدث في الواقع أو ترشدنا إلى ما يمكن حدوثه، وبالرغم من أن هناك نواح كثيرة في هذه الأسئلة تبدو محيرة، إلا أنها تعمل على إزالة الشكوك، والمثل العليا التي تمتد جذورها إلى الواقع إنما تنبع من الخيال، ونبدأ بما تحاول المثل العليا تحقيقه إننا نعتبر هذه المثل معايير القياس ما نحن عليه، وما يمكن أن نصل إليه، فهي علامات على الطريق تحدد المسافة والاتجاه، والنقطة إلى تقف عندها و تلك التي ترغب في الذهاب إليها..

ولا يعني هذا أن عالم الواقع يتفق مع الأحلام التي توحي بها المثل العليا، أو يمكن أن يتفق معها، وسبب ذلك أن قوانين المنطق ليست هي قوانين السياسة أو السلوك السياسي، إنما تنتشر الأفكار بالتفكير المجرد فتصل إلى أبعد ما يمكن للواقع الوصول إليه، وهذا ما عبر عنه "رالف بارتون بارى" في كتابه "إنسانية الإنسان" عندما قال "إن طبيعة المثل العليا أن تكون بعيدة عن التحقيق، وهي لا تتمثل فيما يحصل عليه الإنسان بل فيما يجب أن يسعى للحصول عليه"، والمثل العليا إلى جانب ذلك لابد أن تتصارع مع غيرها من المثل كما يتضح من حالات كثيرة إذ ترى الصراع بين النظام والحرية، حيث يعتبر التوسع في إحداهما اختفاء للآخر، ولو أن السياسة العملية تتطلب التوفيق بينهما في حدود معتدلة.

وتحديد المثل العُليا يساعد في الوصول إلى أهداف لا بأس بها ومع أن هذه المثل لا يسهل قياسها أو ضبطها، إلا أنها مقياس نختبر به الواقع

ونحكم عليه، فهي للسياسي بمثابة البوصلة للملاح، تبين الاتجاهات الصحيحة التي يسير عليها، كما تبين البوصلة خطوط الطول والعرض التي ترشد الملاح إلى موقعه في قلب البحر وتساعده على تحديد اتجاهه الجديد.

والمشاكل الكبرى تلعب دورًا مماثلا في السياسة، إذ أنها تحدد الأهداف النهائية التي يمكن الوصول إليها بطرق مثلى، فتجعلنا نحكم على مدى قربنا أو بعدنا من المثل العليا.

الإنسانية والسياسة:

ولقد تذبذبت دراسة السياسة بين هذين الاتجاهين على تاريخها الطويل، كمجال للدراسة، وهو كما يبدو واضحًا من المناقشة المنطقية السابقة وقد ذكر البعض في أن التطور السياسي يستمد خصائصه من الطبيعة الإنسانية في أحقاب مختلفة من الزمن، والمفروض أن الإنسان عندما تواجهه مواقف متماثلة يتصرف بطرق متماثلة، وعلى هذا فان دراسة الأمثلة السكانية التي يمكن جمعها، يمكن بها تحديد الطريقة التي يتصرف بها الإنسان عادة، وبالتالي يمكن التنبؤ بسلوكه المستقبل بدرجة لا بأس بها من الدقة، ومثل هذه العموميات هي قوانين السياسة، واستخدامها والإفادة منها هو علم دراسة الدولة.

ومن هنا يجب أن نلاحظ أن مقومات السياسة ودرجات التحليل تمتد جذورها إلى الواقع بأكمله وتحدد بما هو عملي أو ممكن التحقيق والسياسة تعمل مستقلة عن علم السلوك، وعلم الأخلاق بالتالي مستقل عن دراسة السياسة.

على أن هناك من يؤكد أن على السياسة وعلم الأخلاق شيء واحد ويعارضون وجهة النظر السابقة، وهم يدللون على ذلك بأن علم السياسة ما هو إلا تتبع لتطور الإنسان بالوسائل العامة المنظمة، كما أن علم الأخلاق له نفس الهدف ولكن بوسائل أخرى.

والحقيقة أن الإنسان يتصارع في السياسة من اجل السلطة، وذلك بتعبئة الجماعات للمطالبة بمصالح خاصة، كما أنه أحيانًا يسود الطغيان بعض النظم، وتنحرف القوانين عن أهدافها الصحيحة، وصحيح كذلك أن السياسة فيها الحكم على مثل هذه الحقائق الإنسان ينظر ويعجب ثم يزن ما يراه بمقياس الجودة والرداءة والصواب والخطأ.

إن هذا الكتاب لم يوضع لدراسة نظريات أو مناقشة فلسفية ومع ذلك فلابد من القول بأن الحكم الأخلاقي جزء لا يتجزأ من السلوك السياسي الواقعي ولكن إلا يبدو من السياسة إلا جانبها الرديء؟ إن الإيثار والبر وإنكار الذات والتفاني في خدمة المجموع والحرص على رفاهية الإنسان، كل هذه صفات يمكن استخلاصها كأمثلة من التاريخ السياسي، إلى جانب العيوب التي يعرضها الكتاب المتعصبون.

إن العوامل الأخلاقية تساهم بنصيب كبير في موضوع السياسة.. وهذا ما يستتبع ضرورة دراسة علم الأخلاق لزيادة فهم وإدراك حقائق السياسة.

الفصل الثاني

المضمون الاجتماعي للسياسة

قبل أن نتناول بالدراسة المشاكل التي تمثل صميم السياسة علينا أن ندخل في اعتبارنا أمرين هما: السياسة كموضوع وكهدف، ولا نرمي بذلك إلى ما ذكره بعض الكتاب من أن موضوع السياسة وهدفها هما القوة أو القوانين أو الدولة أو السيادة، أو اتخاذ القرارات وإنما نقصد بهما الإنسان نفسه ثم سلوكه كمخلوق اجتماعي، والمقصود بكلمة الإنسان هنا هو البشر كوحدة واحدة، بكل أفعالهم وأمانيهم وانحرافاتهم، دون أن ينصب ذلك على جزء معين من الإنسان أو ناحية واحدة من طبيعته، كالرغبة التي تساوره في القوة مثلا وليس هناك ما يسمى بالإنسان السياسي، أو بالإنسان الاقتصادي أو مثل هذه الخيالات، إنما هناك فقط الإنسان المجرد بجميع صفاته الاجتماعية التي يمكن أن تكسبه مدلوله السياسي.

إن دراسة الإنسان كمخلوق اجتماعي تعني دراسة علاقاته بغيره من الناس، إذ أن مجموع هذه العلاقات هي التي نطلق عليها اسم المجتمع، ولما كانت السياسة ناحية من نواحي نشاط الإنسان الاجتماعي كان طبيعيا أن ندرس النظام السياسي من ناحيته الاجتماعية، ولذلك فإن تفهم السياسة يقتضى أن تكون لدينا فكرة عامة عن المجتمع، مع تتبع أساس تطوره السياسي ونشوئه.

وسوف نتناول في هذا الفصل مبادئ معينة من التصرف الاجتماعي والتنظيمات التي تنشأ من هذه المبادئ، وبعض النظريات التي تتطلب تفسيرًا، والقليل من التأمل يجعلنا ندرك سريعًا إلى أي مدى ترتبط اتجاهاتنا بسائر نواحي حياتنا الاجتماعية وان من المستحيل فصل هذه عن تلك مهما حاولنا في هذا السبيل؟

وما النظرة السطحية التي يتناول بها الناس المشاكل السياسية أو الحكم، أو آرائهم في تصرفات حكوماتهم، إلا نتيجة لذلك المزيج الاجتماعي ذي الأوجه الكثيرة، الذي يبدو في وقت من الأوقات أن الأهمية تتركز على واحد معين من هذه الأوجه، فكل فرد في هذا المجتمع متأثر بوظيفته وبالوسيلة التي يتعيش منها، وبالمقابل المادي الذي يحصل عليه، ولا يمكن أن نتوقع من كل من المدرس، والمزارع، والعامل، ورجل الأعمال، والموظف أن تكون لهم جميعًا نفس النظرة للسائل الاقتصادية، فهؤلاء يعيشون وينتجون بطرق مختلفة، ويقومون بخدمات مختلفة، ثم يستجيبون لدوافع اجتماعية مختلفة و ينالون جزاءً مختلفًا.

ومن هنا يمكن فهم تعدد أنواع النظم الاقتصادية في كل مجتمع ففي الدانمرك مثلا تنعكس هذه النظم في تعدد الأحزاب السياسية، إذ أن هناك حزبًا لعمال الصناعات، وحزبا لرجال الأعمال، وحزبًا ثالثًا للمزارعين الصغار، وحزبا للمزارعين الكبار، وقد تكون العقيدة الدينية أو المنظمة التي تشرف عليها هي الرابطة الرئيسية للتكتل الاجتماعي، وفي مثل هذه الحالة يتكتل البروتستانت مع بعضهم لا لشيء إلا لأنهم بروتستانت، و

يتكتل الكاثوليك كذلك لنفس السبب، وهذا هو ما حدث في دول مثل سويسرا وهولنده وكندا وغيرها.

وهذا الانقسام قد يؤدي إلى انقسام سياسي وعداء في المجتمع الواحد، وعلى ذلك فإن المجتمع متى كان مكونة من عناصر مختلفة، انشغلت السياسة بالعلاقة بين هذه العناصر و بعضها، وقد يتسنى في هذه الأحوال نوع من التعايش، إذا زاد التسامح والمساواة، وإلا فإن ما يحدث هو التفرقة وسيادة عنصر على آخر.

ويمكن ضرب الكثير من الأمثلة على أن السياسة تهتم في المقام الأول بمبادئ النظام الاجتماعي و تشاركه خصائصه، وهذه المثل نفسها فيها التفسير لقيام حزب الأحرار وآخر للمحافظين، كما أن فيها التفسير الأسباب التي تحدد الناخبين للتصويت له ذا المرشح أو ذاك، والأسباب التي تقرر بموجبها سياسة خارجية للدولة تتسم بالشدة أو باللين؟

إن تحليل السياسة يجب أن يبدأ حيث يبدأ المجتمع، وما المجتمع إلا نظام يقوم على تكتلات وتجمعات، هي التربة الحقيقية التي تنمو فيها السياسة، وقد تتطور هذه المجتمعات و تقترب من التطلع إلى إقامة نظام عالمي، بيد أن هذا لا يحدث إلا استثناء وفي حالات قليلة.. كما أن هناك اتجاها آخر يدعو إلى الفردية أو الانعزالية، وهو ما رمز إليه في قصة "روبنصون كروزو" وإن كان هذا الاتجاه لا يلقى التأييد أو الإقبال.

وقد شرح الفيلسوف البريطاني "توماس هوبز" هذا الاتجاه عندما كتب في القرن السابع عشر يصف الحرب الأهلية بين الملكيين والبرلمانيين

ووصف فيها كتب الإنسان كأنه في صورة مما كان سائدا في المراحل التي سبقت المجتمع.. ويقول "هويز" أن الرجل يكون في مثل هذه الظروف مدفوعا بشعور طبيعي بجعل الحاسة السيطرة عليه هي الخوف، محافظة على نفسه وكيانه من العدوان، وقد كان هذا الخوف هو الذي جعل الثقة تنعدم بين الناس وبعضهم، مما ساهم القدرة على الاتحاد والتجمع، فراحوا يلتمسون الأمان في العزلة أو بالمبادرة إلى الإيذاء، وهو يلخص هذه الحالة بقوله "لقد كانت حربًا يشنها الجميع ضد الجميع".

وهذه الحالة متى قامت، توقف معها بطبيعة الحال كل تقدم في مجالات الصناعة، أو الثقافة أو الاقتصاد أو المجتمع، ولا يبقى هناك سوى الخوف والعنف والموت ويسقط الإنسان في العزلة والفقر والألم.

ويقول "هويز": إن هذه الصورة لم يسبق لها أن سادت في أي مكان من العالم، سوى ما كان يسود الحياة بين هنود أمريكا فيما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولو أن هذه الفكرة غير صحيحة تمامًا.. إنما كانت فقط شائعة في ذلك العصر.

وقد برر "هويز" بهذه الحالة ظاهرة انهيار السلطة خلال تلك الحرب الأهلية، كما يبرر بها انهيار الحكم في الدول المستقلة، ولو انه خلط بين انهيار الدولة وانهيار المجتمع.

ولا شك أن "هويز" قد ذهب بعيدا مع الخيال، ولكنه بالرغم من ذلك قد أوضح حقيقة هامة، هي أن كل فرد في الأسرة البشرية يحتاج إلى الاتحاد مع غيره من الناس.

لماذا يعيش الإنسان في جماعات؟

هناك سببان في الطبيعة الإنسانية يدفعانا للعيش مع الناس فن الضروري أن يعيش الإنسان في جماعات ليستطيع إشباع رغباته المتعددة وهو أمر لا يتسنى لمن يعيش بمفرده، ولأننا نعيش في هذه الجماعات كان ضروريا أن نسيطر على تصرفات الفرد التي قد يكون لها أثرها الضار على الأفراد الآخرين في الجماعة،

فالمجتمع في الواقع نتيجة التعاون الأفراد في أمور يشتركون في الاهتمام بها كما هو نتيجة للتنافس فيما يهم الفرد، وواضح أن السببين ينبعان من اتجاهين متعارضين، ولها تأثير مختلف على الجماعات التي تنشأ بفعلهما فالمطالب التي نشبعها بالتعاون مع إخواننا من البشر ليست هي فقط الحاجات المادية الضرورية كالطعام و المأوى والملبس، ولكنها تشمل كذلك توسيع نطاق الرغبات التي تمثل الحضارة المتقدمة.

ولا تزال هناك مناطق في العالم لا حديث فيها إلا رفع مستوى الحياة فيها، التي لا تزال صعبة وغير مستقرة لملايين من البشر، أما المجتمعات التي استطاعت أن تقضي على خطر الموت جوعا فقد وجهت عنايتها إلى أهداف أخرى غير الحصول على الطعام، وهذه الأهداف يمكن أن تؤدي إلى نوع أفضل من الحياة وأكثر يسرًا.

والمجتمع بتطوره من الاهتمام بالضروريات إلى التطلع إلى آفاق ارفع من هذه الرغبات، إنما يتعرض لتغيير جوهري من الناحيتين النفسية والمادية وهذا مالا يسمى بتوسيع نطاق الاختبار الذي يمارسه الإنسان، فهو في

هذه الحالة يحتاج إلى طعام، ولكنه لا يقصر هذه الحاجة على الطعام كائنًا ما كان إنما يختار بين الأنواع المختلفة فيه.

والرغبة في مفهومها الواسع تشمل تحديد المرغوب فيه والوسيلة التي يمكن بها الحصول عليه، ثم ترتيب المرغوب فيه وفقا لأهميته، البناء الذي كان يطلب في الماضي لمجرد توفير الحماية من الأمطار والرياح قد تطور فيما بعد إلى منزل ذي شكل هندسي بديع والأمر كذلك بالنسبة للملابس وغيرها من الرغبات.

إن الاهتمام بالوجود المجرد وقف على مستوى معين من التفكير لا يرقى إلى ما يسمى بالمستوى؛ لأن هذا يتناول الاختيار والمقارنة والتقييم، وتحديد ذلك يمكن أن يلمسه جيل وجد نفسه فجأة في خضم حرب كبرى شاملة، ووجد أن اهتماماته قد تحولت فجأة من المحافظة على مستوى معين من المعيشة إلى مجرد رغبة في الحياة نفسها، ذلك أن الإنسان كلما ارتفع إلى مستوى عال من الحياة، كلما ازدادت رغباته واتسع نطاقها، وتاق إلى حياة أكثر يسرًا ورفاهية، ولو لم يوجد الإنسان في جماعات لما أمكنه أن يصبح متحضرًا، وان يظل كذلك لأن التعاون هو منبع الحضارة.

السيطرة على الأفعال التي تضر بالآخرين

لكن التعاون لإشباع رغباتنا ليس هو السبب الوحيد الذي يجعل الإنسان يعيش في جماعات، فهناك سبب آخر يتمثل في حقيقة بسيطة هي أن الناس يتصرفون بطرق مختلفة تتمخض عنها نتائج تؤثر على الآخرين.

وعند حدوث أي فعل يصبح من غير الممكن السيطرة عليه، وهذا يشبه تماما الحجر الذي ينطلق بعد أن يقذفه من يرمي به، و نتائج ذلك الفعل المباشر وغير المباشر، والقريبة والبعيدة تشبه الموجات على سطح الماء الراكد، وتصرف أي فرد في المجتمع يخلق آثارًا مختلفة بين الأفراد وهو على ذلك يعتبر عاملًا اجتماعيًا، وأي فرد يتأثر بتصرف الآخرين يهتم بالسلوك الذي يؤثر عليه.

وأثر تصرف أي فرد قد يكون مقيدًا أو ضارًا بالآخرين، وهذا المعني هو الذي حدا بآدم سميث واضع نظرية "الحرية الاقتصادية " إلى القول بأن الإنسان "في سعيه لصالحه الذاتية، إنما يعمل دون قصد منه لمصلحة المجتمع كما لو كانت تقوده يد خفية".

بيد أن "آدم سميث" قد عجز عن إيضاح الترابط بين العملين كما عجز عن تحديد صاحب تلك اليد الخفية التي تقود الناس دون علمهم.

وعلى أي حال فإن النتائج التي تكون مفيدة بصفة عامة تخلق مشاكل هامة، إذ أن من النادر أن يعترض احد على الآخرين لأنهم يفعلون لصالحه بل الذي يحدث هو العكس.

ومن يصيبه ضرر من تصرف الآخرين يطلب الحماية من هذا الضرر فيجد هذه الحماية في التنظيم الذي تقيمه الجماعة للتصرف على ذلك النوع من التصرف والسلوك حتى لا يقاسي منه أحد، وعلى ذلك فإن الرغبة في الحماية الذاتية تؤدي بالمجتمع إلى ضبط سلوك الجماعة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فالعلاقات الاجتماعية لا توجد فقط حيث يتصرف بعض الأفراد فيه فيتأثر من هذه التصرفات بعض آخر، وإنما توجد هذه العلاقات كذلك بتبادل التصرفات بين الناس فبينما هم يسعون كل منهم منفردًا عن الآخر إلى تحقيق أغراضهم المختلفة إذ بهم يتعرضون لبعضهم البعض، ويصطدمون فيما بينهم، فالكثير منهم يرغبون أو يعملون لامتلاك نفس الشيء الذي يرغب فيه الآخرون ويعملون من أجله فيقع التنافس والتسابق، ويود كل منهم لو حصل على ما يريد دون الآخرين.

ولما كان من المستحيل أن يحصل الجميع على الإشباع المتساوي فإنه نتيجة لذلك تقوم احتمالات ثلاث، الأول: أن يترك المتنافسون لشأنهم وليحدث ما يحدث، والاحتمال الثاني: أن ينتظم الناس في جماعات، ويضعون الوسائل المقبولة لحل الخلافات التي تنشأ بينهم بطريقة عادلة،، والاحتمال الثالث: أن ترفض الجماعة التدخل بين المتنافسين، ولكنها تكتفي بوضع القواعد التي تتم بها المنافسة.

أما الاحتمال الأول فهو الذي قصده "هويز" عندما قال "إنها حرب يشنها الجميع ضد الجميع" ونتائج هذا الاحتمال مدمرة للمتنافسين جميعا أما الاحتمالين الثاني والثالث فقد أقرا استخدام سلطة الجماعة للقضاء على أسباب الفوضى والتخفيف من خطرها:

التعاون إلى جانب التسابق والمنافسة

ويعيش الإنسان في جماعات تقوم لتحقيق أحمد السببين التاليين أو

لكليهما: إشباع الرغبات بالسلوك المنظم وتوفير الحماية من الآثار الضارة السلوك الآخرين، وهكذا نجد أن الأسباب الرئيسية التي تنظم الجماعات هي التعاون للوصول إلى الأهداف المشتركة، والتنافس في سبيل الوصول إلى الأهداف الخاصة.

فالأفراد يجب أن يتعاونوا، وعليهم كذلك أن يتنافسوا، وقد يبدو هذا القول متضاربًا، إذ أن التعاون يوجد بين الأفراد، في حين أن، المنافسة تفرق بينهم، ولكن ذلك قد يساعد على تفسير تكوين الجماعات وهو التكوين الذي لا يقوم إلا إذا كان هناك توازن بين التعاون والتنافس، دون أن يطغى أحدهما على الآخر، والتنافس يقضي على الاحتكار، والاحتكار يهدم جميع الأسباب التي تجمع بين الأفراد – وتشدهم إلى بعضهم.

ومع أن التعاون قد يبدو مختلفا تماما عن التنافس، إلا أنهما يشتركان معا في ملامح كثيرة، فكلاهما يسعى لتحقيق غاية واحدة هي الحث على العمل، ولو أن الوسائل التي يستخدمانها تختلف حيث أن التنافس يعتمد على الصراع، و التعاون يقوم على الوفاق والانسجام، ولكي يعمل الناس، يجب أن يكونوا منظمين، ولكي ينتظموا يجب أن يلتزموا بالقوانين والنظام والقانون يحضان على نوع معين من السلوك، ويدفعان الناس إلى العمل بتكافل متبادل.

ومع ذلك فإن المغالاة في التنظيم قد تؤدي إلى الهدم الذاتي خاصة وإذا كان الدافع إلى هذه المغالاة شهوة إصدار الأوامر ووضع القوانين.

الفصل الثالث

نشأة الدولة

السياسة والدولة والحكومة

الدولة هي الموضوع الذي يوجه إليه دارسو السياسة اهتماما خاصًا فهي تنشأ، وتستمر في المجتمع كأي اتحاد إنساني آخر، وجذور الدولة تمتد في نفس التربية التي تضم الأسرة، والمعبد، والمدرسة، والنادي، والنقابة ولكن ما الذي يكسب الدولة ذلك النشاط الذي يجعلها تنمو بطريقتها الخاصة؟ وما هي بذور التطور السياسي؟ ولماذا يوجد هذا القانون الذي يسمى «الدولة»، وأين ينشأ على وجه التحديد؟

إن مناقشة هذا الموضوع تنصب على ثلاثة مصطلحات أساسية: السياسة، والدولة، والحكومة، وكثيرًا ما تستخدم هذه المصطلحات كمترادفات كما أن بعض القواميس نضعها جنبا إلى جنب بمعنى واحد، لكن الحقائق التي سنذكرها والأفكار التي تتضمنها تجعلنا منذ الآن نستخدم تعبيرات أكثر دقة مع شيء من التفصيل، ولذلك فسنفرق بين السياسة والدولة والحكومة بطريقة تساعد على فهم هذه الحقائق.

ولقد تم تعريف المجتمع بأوسع طريقة ممكنة، ورأينا أنه يضم كل العلاقات الإنسانية والجماعات، وإذا استمررنا في الانتقال من العام إلى الخاص، تعين أن يكون الموضوع التالي هو السياسة، ونعني بها مداومة

الجدل الفعال، حيث أن السياسة هي اختيار الإنسان بين حلول مختلفة المشاكل كما بين في الفصل الأول.

وسنرى أن موضوع الدولة أقل اتساعًا من موضوع السياسة، فالدولة هي ذلك الجهاز، تنظم السياسة في نطاقه وتحدد، وهي تتكون من تنظيم، وتشريع، وسلطة، وحقوق، فهي شبكة من العلاقات المترابطة، والسياسة أعم من الدولة، حيث توجد الدولة توجد السياسة.

ولكن العكس غير صحيح، إذ ليس حتما انه إذا وجدت السياسة توجد الدولة، كما أننا نتحدث عن السياسة الدولية بالرغم من عدم وجود دولة عالمية، ويمكننا كذلك الحديث عن السياسة في نطاق المعابد والنقابات مع أنها ليست دولا.

وتحتوى الدولة أيضًا على شيء أضيق من ذلك هو الحكومة، فكل دولة لها حكومة خاصة بها، ونحن هنا بالحكومة أولئك الأفراد الذين يشغلون الوظائف الرسمية و يمارسون السلطة باسم الدولة، والحكومات تتغير وتتبدل، في حين أن الدولة نفسها باقية ومستمرة، و يمكن توضيح ما سبق برسم دائرة في داخلها أربعة دوائر أخرى كل منها أقل مساحة من سابقتها فالدائرة الكبرى في المجتمع، والدائرة التي تليها تمثل السياسية والدائرة الثالثة تمثل الدولة، والدائرة الرابعة تمثل الحكومة.

الوظيفة الرئيسية للدولة

وإذا كانت كل التنظيمات أو المجموعات السابقة قد نظمت وفقا

الظروف اجتماعية معينة، فان الدولة التي أصبحت نظامًا عالميًا يجب أن يخضع للمطالب الدولية، وعلى ذلك يمكننا البحث عن الحاجة التي أدت إلى قيام الدولة بدراسة الوظائف التي تؤديها، وكل من يحاول إحصاء أوجه النشاط المتعددة التي تقوم بها الدولة في العصور والأماكن المختلفة، عليه أن يمعن النظر في الأسباب التي جعلت القيام بهذا النشاط مقصورة على الدولة بصفة خاصة.

وقد مارست الدولة بعض الوظائف منذ زمن بعيد، بينما أخذت تمارس البعض الآخر من وقت قريب وهناك اتفاق يكاد يكون عامًا على أن الدولة يجب أن تقوم بنفسها بواجبات معينة و محددة، في حين أن هناك جدلًا حول صلاحية الدولة لتأدية أعمال أخرى.

ويبدأ الباحث بالتساؤل عما إذا كان من الممكن تقسيم الوظائف التي تؤديها الدولة إلى وظائف أساسية وأخرى فرعية، أو وظائف أصلية وأخرى مشتقة إلى وظائف ضرورية وأخرى اختيارية، أو إلى وظائف مسلم بها وأخرى تحتمل الجدل، ومتى أمكنه الإجابة على هذه الأسئلة فانه يستطيع أن يشير إلى أي وظيفة ثم يقول: هذه تؤيدها الدولة وهي لا دخل لها فيها.

ولكن ما هو الحد الأدنى من الوظائف الضرورية التي يقع عبء القيام بها على الدولة؟ وهل يبقى نشاط حيوي للدولة إذا هي عهدت بجميع الوظائف إلى هيئات أخرى؟

الاتجاه العالمي من أجل الحماية

إن حقائق الحكومة تمثل الإجابة على الأسئلة السابقة فالرغبة في الحماية من بين الأمور التي أجمع الإنسان على ضرورة تحقيقها، ذلك أن كل فرد يريد أن يكون آمنا على نفسه، والناس في كل مكان يطلبون "ضمانا"، من الضرر الجسماني الذي قد يتعرضون له، ومع أن الحاجة إلى الحماية والسلامة الجسمانية حاجة عالمية، إلا أن الوسائل التي اتخذت لتحقيقها قد اختلفت، فقد جرت العادة في البداية على أن يعتمد الأفراد في الدفاع عن أنفسهم على أنفسهم بصفة رئيسية، وكان الناس على مر التاريخ – وحتى قبل العصور التاريخية – يحتفظون بأسلحتهم في منازلهم و يحملونها في رحلاتهم، فكان الفرد هو خط الدفاع الأول ضد الاعتداء عليه أو على ممتلكاته.

سيما أن مساعدة الآخرين له كانت تأتي دائما متأخرة، بيد أن هذا الاعتماد على النفس كان غير كاف في ظروف معينة عندما يقوم احتمال التعرض للعدوان وعندما تكون إمكانيات القوة المعتدية لا يقوى أمامها الدفاع الخاص، أو كأن يقع العدوان من قوة منظمة تتبع جماعة خارجية،

وكان نتيجة ذلك أن اتفق على تفصيل نظام "الأمن الجماعي" ورأى الأفراد في هذا النظام الذي يتعاونون فيه ما يعود عليهم بالفائدة، فلما استمرت الحاجة إلى هذه الحماية الجماعية، أخذت الجماعة تطور وسائل هذه الحماية وإجراءاتها، حتى وصلت بها إلى مرحلة منظمة ومسلم بها، وهكذا أخذت الحماية الجماعية صفة التنظيم الرسمي المتعارف عليه

وصارت من الوظائف التي تقوم بها الدولة.

ولكن هذه النتائج ينقصها البرهان، إذ ما هو الدليل مثلا على أن الحماية هي الوظيفة الأساسية للدولة؟ والإجابة يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة كاستعراض التاريخ، وتحليل وظائف الدولة الحديثة وإذا نحن نظرنا إلى الحضارات القديمة كالحضارة الصينية أو الهندية أو الفارسية أو المصرية أو الأوروبية، وجدنا أن الحكومات كانت قائمة فيها، أي أنها نشأت قبل فجر التاريخ،

وهناك دليل آخر يؤكد الارتباط الوثيق بين المنظمة التي اختارتها الجماعة للدفاع عنها، وبين الحكومة، فعندما كان الإنسان يعيش في القبيلة ويعتمد في حياته على الصيد كانت تحركاته تحتاج إلى تنظيم عسكري أو شبه عسكري؛ لأنه كان ينتقل ومعه أسرته وممتلكاته وفي حالات الضرورة كان الرجال يتحولون إلى فرسان، كما تتحول عرباتهم إلى مراكز دفاع.

فلما انتقل الإنسان من حياة القبيلة إلى الحياة المستقرة على اثر اعتماده على الزراعة وتربية الحيوان بدلا من الصيد، ترتب على ذلك تغيير في إجراءات الحماية، إذا أصبحت الأشياء التي يريد الدفاع عنها وهي المسكن والأرض ثابتة، فكان على المزارع أن يبقى إلى جوار حقله حتى يجني المحصول وقد وجد هؤلاء أنهم أرادوا الاعتماد على الزراعة في حياتهم، كانوا في حاجة إلى جبهة دفاعية تقف على حدود السهل، وإلى قلعة في الداخل، فكانت هذه الحاجة، والقوانين التي نظمتها هي الوظيفة الأولى للدولة.

والآن ما الذي حدث لدولة في القرن العشرين عندما تشترك في حرب كبرى؟ إن هذه الدولة عندما يتهدد الخطر سلامة المجتمع ووجوده تعبئ كل شيء للصراع في سبيل البقاء، فالحاجة إلى تنظيم الدفاع والهجوم تأخذ الأسبقية على جميع أوجه النشاط الأخرى، إذ توضع الحراسة القومية على مراكز الإنتاج، ويتحول الاقتصاد برمته إلى إعداد وتجهيز القوات المسلحة إن نظام الحياة اليومي يتغير من أساسه ويوضع بدلا منه نظام آخر يتغير فيه تركيب خلايا الأسرة، إذ يقتل بعض أفرادها ويستجيب البعض الآخر بدوافع جديدة، فهم يعبأون ويوجهون من أجل هدف واحد هو "النصر".

ولتحقيق هذا الهدف يجب على الدولة أن تتحمل المسئولية ووظائفها تتسع بسرعة حتى تشمل كل أوجه النشاط في المجتمع، وخاصة تلك التي لها أهمية عسكرية،

ولم تكن الحماية وحدها هي سبب وجود الدولة في العصور القديمة ولكن عندما كانت تبرز حاجة الجماعة إلى حماية نفسها وتحطيم عدوها، لم يكن هناك من يقوم بذلك سوى الدولة فإذا انهزمت الدولة نتيجة الفشل دفاعها وقعت تحت سيطرة الذين انتصروا عليها، أي أن حكومة الدولة التي لا تستطيع حماية نفسها، تنفي عنها هذه الصفة.

وأمن الجماعة لا يتعرض للتهديد من الخارج فقط، بل إنه يتعرض للخطر من الداخل أيضًا، فاللصوص والعصابات تنتمي إلى الجماعة، ولكنها خارجة على قوانين هذه الجماعة، وقد يحدث أن يقوم صراع بين

مجموعتين في المجتمع الواحد، فتتدخل الحكومة لصالح المجتمع، لأنها مسئولة عن توفير الحماية ضد العدوان الخارجي والاعتداء الداخلي.

نواة الدولة

نبدأ أولًا بدراسة ما كتبه "هيرودوت" عن حادثة تاريخية واقعية هي تضامن مملكة "ميديًا" القديمة، ويقول أبو التاريخ في سباق هذه الحادثة أن شعب ميديًا كان يعيش حياة فوضى وبغير قانون، إلى أن هيأت حاجة الشعب إلى التنظيم الفرصة الشخص بعيد النظر، فاستطاع أن يستغلها، ذلك أنه كان بين أفراد ذلك الشغب رجل عاقل يدعى "ديوس" كان قواتها إلى السلطة المطلقة.

وقد حقق ما كان يتوق إليه، فإن شعب ميديا في ذلك العصر كان يعيش في قرى متفرقة تسودها الفوضى، وكان "ديوس" من يؤمنون بالعدل ويحاربون الظلم، فاشتهر بذلك ولجأ إليه أفراد الشعب يحكمونه في منازعاتهم التي كان يصدر فيها أحكام عادلة، مما جعل الجميع يمتدحونه وامتدت شهرته إلى القرى المجاورة، فلجأ إليه أهلها، وأصبح "ديوس" بمرور الوقت القاضي الذي لا يقبل الشعب له بديلا.

وعندما اطمأن إلى أن الشعب يحتاج إليه، أعلن أنه لن يعقد بعد اليوم جلساته المعتادة التي يحكم فيها بين الناس، زاعما أن هذا يعطل أعماله الخاصة.

ولما كانت السرقات منتشرة والفوضى ضاربة أطنابها، اجتمع عدد من

أفراد الشعب وناقشوا أسباب ذلك – ويميل هيرودت هنا إلى التأكيد بأن عددًا من أصدقاء "ديوس" كانوا بين هؤلاء الأفراد، ثم أعلنوا قرارهم الذي جاء فيه "أن الحياة في هذا البلد أصبحت في حاجة إلى شخص يولى عليها ملكًا" ليحكمها ويدير شئونها، حتى لا تنهار تحت وطأة الفوضى واقتنع الناس بضرورة انجاز هذا الإجراء، فاختاروا "ديوس" من بين الذين تقدموا لشغل هذا المنصب، وسار ملكًا عليهم.

هذه هي رواية هيرودوت لتلك الحادثة التاريخية، وسواء كانت التفاصيل التي سردها حقيقية أم خيالية فإنها مسألة لا تختلف فيها وجهات النظر، إنما الغرض من سياق القصة هو ما يعرضه المؤرخ على انه أساس النشأة الدولة.

ومن المعقول أن الناس عندما يختلفون مع بعضهم البعض في معاملاتهم اليومية، يصبحون في حاجة إلى قانون ينظم علاقاتهم، ويسوي خلافاتهم وإلى محكمة يعترفون بها لإصدار قرارات ملزمة لهم، والمجتمع بذلك إنما يقيم حائلا واقيا ليزيد التعاون و حصر المنافسة في حدود لا تضربه ووظيفة الوسيط أو المحك أو القاضي، أو الحاكم، هي بمثابة درجات على سلم طويل يؤدي في النهاية إلى الحكومة،

على أن الصعود على هذا السم لا يتسنى إلا في حالتين: الأولى أن يكون هناك وعي كاف بأن القيود التي يفرضها القانون والنظام، اقل مضايقة من الاضطراب والفوضى التي تنتشر لعدم وجود هذا القانون وهذه القيود: والثانية أن المحكمة التي يلجأ إليها أطراف النزاع يجب أن

تحوز ثقة العامة، على أساس أن إجراءاتها عادلة وان قراراتها عادلة، وقد حقق "ديوس" في قصة هيرودوت هذين الشرطين، فاستطاع أن يقيم دولة، وان ينصب نفسه ملكا عليها.

الحماية والنظام والعدل

إنه يظهر في البداية باسم الحماية، ثم يتسع شيئًا فشيئًا حيث أن الإنسان يتوقع أكثر من حماية البدنية، وحتى يمكن أن يتابع حياته اليومية، تطلب حدًا أدنى من الاستقرار رأى انه لا يتوفر إلا بالثقة المتبادلة في معاملته مع الغير، والإنسان في حاجة كذلك إلى حماية ممتلكاته وأفضل اصطلاح يطلق على هذا الإطار هو "النظام" والحكومة تسعى لتوفير الحياة المنظمة، وهذا ما تعنيه العبارات التقليدية التي تقول إن من واجبات الحكومة توفير "القانون والنظام"، أو "السلام والنظام" أو "الضبط والربط".

وإذا كان النظام يؤدى إلى السلام، فلا بد له أن يستقر على أساس من القانون، وأن يوكل تنفيذ القانون إلى سلطة قادرة على فرضه.

ولكن هذا ليس كل شيء، فإن ثكنات الجنود أو السجون تمتاز بدقة النظام، أما المدافن فهي المكان الأكثر تنظيما على وجه الأرض بيد أن الثكنات أو السجون أو المدافن ليست دولًا.

وبالرغم من أن الدكتاتوريات تمثل النماذج الثلاثة، إلا أن هناك شيئًا أكثر من النظام تتطلبه الدولة المتقدمة، وكما أن النظام يتوفر عن الحماية،

إلا أن هناك هدفًا آخر يعمل النظام على تحقيقه، فالعدل يتكون من الوسيلة ونتيجة معينة، والوسيلة هي المعاملة العادلة، والنتيجة هي الاعتراف بمصالح الأفراد والجماعات، والناس يشعرون أنهم يتمتعون بالعدل عندما يمنحهم المجتمع الذي يعيشون فيه فرصًا متساوية ويحافظ على مصالحهم.

وقد ذكر هيرودوت في قضيته التاريخية أن الحكومة تنشأ إذا توافر شرطان هما زيادة الفهم بأن القيود التي يفرضها النظام والقانون اقل مضايقة للمجتمع من الفوضى والاضطراب التي تنشأ من عدم وجود النظام والقانون، وإن المحكمة التي تعرض عليها المنازعات يجب أن تحوز الثقة العامة على أساس أن إجراءاتها وقراراتها عادلة، وقد حقق "ديوس" المطلبين فأقام دولة وضع نفسه على رأسها.

الفصل الرابع

المشكلة الأولى: حكم الامتياز

مواطنون أم رعايا

لما كان الشعب الذي ينضوي تحت الشكل القانوني الذي نسميه "الدولة" هو الهدف الأول للتطور السياسي، كانت المشكلة الأولى في السياسة هي اختيار الأساس الذي ينظم العلاقة بين هذا الشعب والدولة.

والدولة في مجموعها تتكون من عدد كبير من الأعضاء يرتبطون ببعضهم البعض، وعلى ذلك يتعين إيجاد قاعدة تحدد الفئات التي تعتبر أعضاء في الدولة، وكيف تكتسب هذه العضوي، وإذا كانت العضوية تهيئ الفرص لنوع معين من السلوك وانتظار شكل معين من العامة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات فإن ذلك يتحدد طبقا لمبادئ خاصة يحدد اختيارها الصفة المميزة للدولة، إن التقسيم الذي لا بد منه للمجتمع إلى حكومة ومحكومين، يثير عددًا كبيرًا من علامات الاستفهام بشأن العلاقات المتبادلة بينهما.

ومن ذلك مثلا: أي الأفراد هم الذين يختارون لتكوين الحكومة؟ وهل يصلح الجميع لتولى العمل كحكام؟ وما هي الحقوق التي يتمتع بها المحكومون؟ وهل الحقوق الأساسية هي في نفس الوقت حق للجميع؟ أم أن المجتمع ينقسم إلى مواطنين من درجات مختلفة، منهم من هو في الدرجة

الأولى، ومنهم من في الدرجة الثانية؟ وعلى معنى ذلك أن هناك مواطنين ورعايا؟

هذه الأسئلة تعبر عن الخلاف القائم حول موضوع واحد، وهي في ذات الوقت تساعد على تعريف صفة المواطن، والعلاقات المختلفة التي تربط بين الأعضاء الذين يكونون الدولة.

إن الذين يتكلمون عن نظام الحكم بأسلوب فني ويؤمنون بأنه فن رفيع ينظرون إليه من زاوية تتسم بالخيال، في حين أن غيرهم ينظرون إليه على أنه يسير وفقا لمجموعة من القوانين التي يمكن معرفتها ودراستها وتعلمها وإتقانها، وهؤلاء يضعون السياسة في مرتبة ما يمكن فهمه وإدراكه ويسمونها علمًا قائمًا بذاته.

وهناك فئة ثالثة لا زالت تنظر إلى الصراع الإنساني و تربط بينه وبين القوى السامية على قوة الإنسان، وهؤلاء تبدو الحكومة لهم كأنها سر من أسرار الحياة.

ونحن إذا تقبلنا بداءة هذه الفروض، كان طبيعيًا أن تتوارد بعد ذلك سلسلة من الاستنتاجات المعينة فإذا نظرنا إلى الحكومة على أنها تتطلب نوعًا معينًا من التخصص للاشتراك في النشاط الذي تقوم به..

رأينا أن الأقلية من الأفراد هي التي يحتمل تمتعها بالمستوى المطلوب وعلى ذلك يقل عدد الذين يختارون لهذه المهمة و تصبح الحكومة مكونة من أفراد قلائل، هذا النمط من التفكير نراه لدى "توماس كارليل"، ولكن

في صورة أكثر نقاء فهو يقول: إن الارستقراطيين ورجال الدين طبقتان الأولى حاكمة والثانية معلمة، وهما منفصلتان عن بعضهما، وإن كان أحيانا يحاولان الربط بينهما، ولا يوجد المجتمع الذي يخلو من هذين العنصرين كما لن يستقر مجتمع بغيرهما والسبب في ذلك يكمن في الإنسان نفسه إذ أننا إذا نظرنا إلى ما يحدث في ابعد القرى في أكثر الدول تطبيق النظام الجمهوري في العالم لوجدنا العنصرين يعملان بصورة أو بأخرى ذلك أن الإنسان لأنه يفترض ضآلته، يضطر لطاعة من يشعر أنهم اسمى منه، فهو يطيع الذين يحترم أفضل منه عقلا، أو أكثر منه قوة، يطيعهم حتى ليبدو سعيدا بهذه الطاعة".

أما الفيلسوف الاسباني "جوزيه أورتيجا جارسيه" فيقول في كتابه "ثورة الجماعات": "إن المجتمع يتكون من وحدة متفاعلة من عاملين يرتبطان معا هما الأقلية والجماعة والأقلية هي الأفراد ذوو الصفات الخاصة المتميزة"، أما الجماعة في مجموعات من الأشخاص ليست لهم هذه الصفات إنني لم أقل أبدا أن المجتمع الإنساني يجب أن يكون أرستقراطيا، ولكنه ارستقراطي بالفعل، وإلى درجة كبيرة فالحقيقة أن المجتمع سواء كان ارستقراطيًا بطبيعته أم لا، فانه لا يقال له بمجتمع بدرجة أرستقراطية وهو لا يكون مجتمعًا إذا لم يكن أرستقراطيًا".

إن مثل هذه المجادلات تقوم على عدد من الافتراضات، وهي تساعد على رسم الطبيعة الإنسان – واحد الأمثلة الكثيرة على وجود علاقة بين السياسية وعلم النفس، أن من المستحيل وضع النظريات في السياسة دون

أن تؤخذ في الاعتبار نظريات السلوك الإنساني التي تقوم على مبادئ علم النفس هو نقطة الالتقاء بين المبادئ التي تنتهجها الصفوة أو الطبقة المختارة التي تولى الحكم، هي البدا القائل بضرورة تقسيم الأفراد إلى مجموعتين لأسباب سياسية.

خرافة التفوق العنصري

إحدى الطرق التي تتبع للتميز بين الجماعات الإنسانية في تقسيمها إلى مجموعات عنصرية هي التي تتكون منها البشرية كلها، وإذا سلمنا بمبدأ التفرقة كان لابد أن يكون للجنس أو العنصر تعريف أكثر دقة حتى تتبين ما هو المقصود من التمييز بين جنس وآخر، ولسوء الحظ فإن كلمتي الجنس والعنصر قد استخدمتا بشكل لا يتسم بالدقة، فأساء ذلك إلى فائدتها في المناقشة العلمية ففي المطبوعات التي ظهرت، والخطب التي ألقيت، نجد إشارات كثيرة إلى "الجنس البشري"، و "الجنس الزنجي"، و "الجنس البريطاني" و "الجنس الأبيض"، و "الجنس الهندي"، وهكذا وواضح أن هذه التعبيرات ليست جميعها صحيحة إذ أن بعضها يتعارض أو يتداخل مع بعضها الآخر، فما المقصود مثلا من القول "الجنس البريطاني"؟

إن اللون إذا كان هو المقياس فإن الجنس البريطاني يكون تابعا لمجموعة اكبر من الناس هم ذوو اللون الأبيض، وإذا كان المقياس هو الدين فإن الانجليز المسيحيين البروتستانت لا يمكن فصلهم عن غيرهم من المسيحيين البروتستانت، فإذا كان المقياس هو اللغة كانت اللغة الانجليزية

التي يستخدمها سكان الجزر البريطانية، بما فيها من لهجات كثيرة، لا تكفي للتمييز بينهم وبين سكان الولايات المتحدة الذين يتحدثون بالإنجليزية.

أما إذا كان مقياس التفرقة سياسيًا ويراد القول "الجنس البريطاني" هو المجموعة التي تشترك في تقاليد تاريخية واحدة وتعيش تحت ظل حكومة واحدة فإن المعنى يكون حينئذ على شيء من الوضوح، ولو أن، اللفظ الأنسب هو كلمة "الأمة".

إن "الجنس" له مدلول واحد واضح و سنستعمله بهذا المعنى فقط،، والمتخصصون في دراسة الأجناس يعرفون الجنس بأنه د تقسيم أساسي الإنسان، "يتحدد بالميزات الجسمانية" ويقول بعد ذلك إن ركلة العنصر اصطلاح بيولوجي يتعلق بالخصائص الجسدية التي تميز بين مجموعة – من الناس عن الأخرى"، ومن هذا التعريف يمكن استخدام كلمة "قوقازي" و"منغولي" و"زنجي" وإيجاد تقسيمات فرعية لها لوصف الخصائص الجسمانية لكل منها.

ما الذي نكتشفه من ذلك؟

هناك اختلافات بين عنصر وآخر ما في ذلك شك، ولكن كيف تفسر هذه الاختلافات، وما هو أثرها الاجتماعي؟ ومع التسليم بوجود الاختلاف، فكيف يمكن التأكيد أن هناك نوعا أسمي من النوع الآخر، إن هذا غير ممكن إلا في حالة واحدة هي أن تكون هذه الخصائص ما يمكن بها التدليل على أنها تؤدي وظائف معينة بطريقة أفضل من الأخرى، ولنأخذ الأنف مثلا، ووظيفتها هي الشم، فإذا أمكن إثبات آن فتحات

الأنف الأرض أو الأطول لها علاقة بعدة حساستها، كان الأنف الأعرض أو الأطول دون شك اسمي نوعا من الأنوف الأخرى، ولكن هل مناقشة الأجزاء يمكن أن تعمم لتشمل الكل؟ على أساس هذه المقارنة بين الأنوف يمكن إثبات أن أجناسًا معينة من البشر قد زودتها الطبيعة بأسلحة للقيام ببعض الوظائف بدرجة أفضل؟ ومقارنة هذه الأعضاء ببعضها يمكن فقط الحكم بأن جنسا معينا أفضل من الجنس الآخر، أما المبدأ الذي يقول بأن الأجناس غير السامية هي في الحقيقة اقل مرتبة من الإنسان، وان الجنس السيد هم آدميون من درجة أعلى فهو منطق المستعمرين وحدهم الذين يخفون وراء هذه التفرقة أغراضهم الدنيئة.

ولما كانت كل حقبة تاريخية تترك خلفها حصيلتها فإننا ننظر إلى ما خلفه لنا القرن التاسع عشر في هذا الصدد، فاستعباد الإنسان كان مسموحًا به قانونًا في الإمبراطورية البريطانية حتى عام ١٨٣٣، وفي الولايات المتحدة حتى عام ١٨٦٣، وفي روسيا حتى عام ١٨٩١، وفي الأعوام العشرة الواقعة قبل الحرب الأهلية الأمريكية كانت الولايات الجنوبية تدافع عن قانونها "الشاذ" بموجب قانون نص فيه على دوام استعباد جماعة من البشر لجماعة أخرى. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما ثار الملونون على السيادة البيضاء المفروضة عليهم، كان لا يزال هناك كتاب استعماريون أوربيون وأمريكيون يؤكدون عقيدة الاختلاف العنصري وسمو الجنس الأبيض ومن هؤلاء "روديارد كبلج" في أنشودته عن "عبء" الرجل الأبيض، و"دى جوبينو" الفرنسي

و"ماديسون جرانت" و"لوثروب ستودارد" الأمريكيان.

وفي دولة اتحاد جنوب أفريقيا يتمتع الأوروبيون وحدهم بكامل الحقوق السياسية، وتتكون حكومتها من الحزب الوطني، وهي تحكم منذ عام ١٩٤٨، ثم فازت في انتخابات عام ١٩٥٣، ١٩٥٨، والسياسة الرئيسية لهذه الحكومة هي التفرقة العنصرية، وقد عبرت عن ذلك في قوانينها بأنها تعني تفرقة مطلقة على أسس عنصرية، وتقسيم الشعب كله وتخصيص بطاقات شخصية لكل فرد لإثبات عنصره وتحريم التزاوج بين البيض والملونين وعزل المناطق التي يقيم فيها الملونون في المدن والتفرقة في الوظائف، ولما كانت الأقلية تتوق دائمًا إلى زيادة امتيازاتها، فإن حكومة جنوب أفريقيا تحصل طابع الدولة البوليسية، وتلك الطائفة الرجعية المتعصبة التي تتحدى تطور تاريخ العالم الحديث بعملها هذا إنما تمهد لفاجعتها المحتومة.

الفصل الخامس

الناس جميعا خلقوا متساويين

الإنسانية التي تربط بيننا جميعا

العبارة الآتية تستحق الذكر لعلاقتها بما ناقشناه، وتصلح مقدمة لما سنناقشه وهي تقول:

"الناس ينقسمون إلى مجموعتين، مجموعة تفرق بين البشر، وأخرى لا ترى فوارق بين الإنسان، وأنا أفضل النوع الأخير"..

وبعد أن استعرضنا المبادئ التي تجعل حق الحكم في الدولة وقفًا على المواطنين من الدرجة الأولى، وتفرض على الآخرين أن يقنعوا بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، يتعين علينا أن ننظر إلى المبادئ المقابلة، التي لا تأخذ بالافتراضات التي يلجأ إليها مؤيد وفكرة الصفوة أو الطبقة المختارة، ولا بتصويرهم للعلاقة بين الحكومة والمحكومين على أنها علاقة بين "الأسود"، و"الأبيض"، أو بين الطبيب ومريضه، أو بين العقل والجسد، أو بين الراعي والقطيع، وإنما نرى ضرورة وجوب منع الحقوق الأساسية للجميع بالتساوي من أَجل أهداف سامية هي التساوي المطلق بين الجميع.

وتقول هذه المبادئ أنه إذا كان لابد من حرمان البعض من هذه الحقوق فيجب أن يكون هنالك استثناء وليس قاعدة، ويجب أن يكون

هؤلاء المحرومون أقل ما يمكن عددا، وان يكون لحرمانهم مبررا وجيها، كأن يكونوا أقل من السن المعينة، أو بسبب مرض معين، أو بسبب صدور أحكام خاصة ضدهم.

وتهدف هذه المبادئ إلى تأكيد المساواة وزيادتها، وهي عكس الأهداف التي اجتذبت مؤيدي التفرقة، وقد رأينا كيف اجتهد مؤيدو التفرقة لإظهار الملاح التي يمكن التمييز بها بين الأفراد، والتفرقة بين الشعب، فركزوا كل اهتمامهم على الفوارق، ثم نسجوا نظرياتهم دستورا للتفرقة، حول النماذج المختلفة لأوجه الخلاف وجهلوا من تلك النظريات دستورًا للتفرقة.

أما المبادئ المقابلة فترتكز على أشياء أخرى، إذ أنها تبحث عن الصفات المشتركة التي تجمع بين الإنسان، وهي لذلك تركز على قاعدة التشابه والتماثل ولا تتحدث هذه المبادئ عن الطبقات، ولكنها تتناول "الإنسانية" ولا تذكر المراتب والدرجات، بل تتحدث عن المساواة فليس عندها اعتبار لفكرة الإنسان الثاني والإنسان الوضيع، بل تنظر فقط إلى الجنس البشري باعتباره وحدة واحدة وذي مستوى واحد.

وعندما يحين الوقت الذي يرفع فيه الإنسان قامته، ويعتدل بعد انحناء، وعندما يطمئن إلى أنه لن يفرض عليه أن يقنع الانتماء إلى "الصف" الثاني، فإن المشاعر التي تنتج من ذلك من شأنها رفع الروح المعنوية بدرجة كبيرة الأمر الذي يلهب كل نشاط، وليس المستغرب أن الحركات الثورية عبر التاريخ قد أشعلتها الرغبة في تحقيق المساواة؛ لأن

التطلع إلى المساواة كان إحدى القوى الدافعة فيها، فالمساواة تدفع على الثورة أكثر من دفع الحرية عليها، وهي أقوى الشعارات جميعا في هذا الصدد، والذي يستطيع أن عدد القوى المتدفقة من الثورة التحقيق المساواة، يمكنه أن يهز العالم ويغير معالمه.

قضية المساواة

يبقى بعد ذلك موضوع المساواة ومفهومها من الناحيتين المنطقية والعقلية، وإذا نحن ركزنا الاهتمام على التماثل الإنساني، فكيف ولماذا نفسر حق كل شخص في أن يشترك في الحكومة؟ وإذا كان مؤيدو التفرقة يعتبرون الحكم علما وفنا وسرا من الأسرار، فما هي الحجة التي يقدمها المبدأ المقابل الذي يؤيد المساواة؟

وإذا تقدمنا في مناقشة الحجج التي يسوقها مؤيدو المساواة، سنرى أنها ترتكز على أسس متعددة فكما أن هناك أنواع كثيرة من حكم الأقلية بالرغم من وحدة أساسها، فان هناك كذلك كثيرا من الطرق التي تؤدي في النهاية إلى الإنسانية العالمية.

وهناك قول قديم يتعلق بهذه الناحية: "فليوافق الجميع على ما يمس الجميع" وإيراده هنا بدون برهان يشبه إيراد إحدى نظريات فيثاغورس مثلا، عندما لا نذكر التسلسل المنطقي الذي أدى بفيثاغورس للوصول إلى هذه النظرية، ونوضح ذلك بالقول أن من حق كل فرد أن يؤمن مصلحته، وهذا يستتبع أن يكون لكل فرد الحق في السيطرة على أي عامل خارجي يؤثر على مصلحته ولما كانت مهمة الحكومة ترتكز في مصلحة الإنسان،

وهي بالتالي لها أثر على جميع الأفراد، كان للجميع الحق في الاشتراك في تسيير أمور الدولة واتخاذ قراراتها.

إلا أن هذه المناقشة تبدو غير متماسكة وهي لا نقنع مؤيدي التفرقة الذين تتاح لهم الفرصة للتركيز على الحلقة الضعيفة من سلسلة الإقناع، وهي التي تقول أن كل فرد له الحق في السيطرة على أي شيء خارجي يؤثر على صالحه.

فسيقولون مثلا إن تأكيد الحق شيء، وممارسته شيء آخر، والحق في السيطرة على ما يؤثر في صالحه، يقوم أولا على معرفة كيفية تحديد هذا الصالح و ثانيا على القدرة للسيطرة عليه، وسيقولون كذلك أن اغلب الأفراد غير مهيئين عقليا لممارسة الواجب الأول، وتنقصهم القوة للقيام بالواجب الثاني، و على ذلك فان الحق المفترض لا معنى له.

أما مؤيدو المساواة فعليهم القيام بهجوم مضاد إذ يقولون أن تشبيه الحكومة بالعلم أو الفن ليس تشبيها صحيحا، وقد يكون مضللا، لأنه إذا نظر إلى المؤهلات المطلوبة للحكام، كان في ذلك إهمال للشق الثاني من المعادلة وإذا كانت مهمة الحكومة هي أن يؤدي الحكام الخدمات للمحكومين، كان من الخطأ التفكير في الذين يؤدون هذه الخدمات وحدهم وان يهمل الآخرين، فأنا أسلم مثلا بأنه ليس في قدرتي وضع "سيمفونيات " كما يفعل بيتهوفن أو اكتب كما يكتب شكسبير، أو ارسم كما يرسم رامبرانت، أو اخترع كما يخترع أديسون، ولكن مع ذلك استطيع أن استمتع بالموسيقى والشعر والرسم والمخترعات، بل ويمكنني أن أنقد

الهفوات التي يرتكبها الشخص العظم والذي لا يُمكنه تصميم سيارة يمكنه تولى قيادتها، ويمكنه كذلك الحكم على صلاحيتها والحكومة ليست مجرد مهمة فنية دقيقة تتطلب خبراء، آن مهمتها توفير الخدمات التي يحتاج إليها الشعب والذي يصنع الحذاء لا يعرف الموضع الذي يتألم منه لابسه.

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن الشعب هو الذي يجب أن يوجه الحكم، أن لم يشترك فيه.

الفصل السادس

الدولة والمجتمع الدولي

وحدة المجتمع

تقوم الحكومة في المجتمع وتبقى فيه، لأننا نحتاج إلى نتائج معينة تستطيع هي أن تحققها، ولكي نعرف ما هي دولة ما يجب أن نرى ما تقوم به، وبذلك نتحول عن دراسة الأفراد الذين تقدم لهم الحكومة خدماتها، إلى دراسة طبيعة هذه الخدمات، وجميع الاتحادات، أو الجماعات، يمكن التفرقة فيما بينها بدراسة الوظائف التي تؤديها، ففي حالة الدولة نجد أن هذه الوظائف يحوطها الكثير من الجدل لكثرتها، ولاختيار ما تؤديه الدولة منها وما يترك أداؤه للأفراد، ويمتد الخلاف كذلك إلى ابعد مما تؤديه الدولة من الوظائف وإلى كل ما يمكن لها أن تؤديه.

والبشر لا يزالون يعبرون في مناقشاتهم عن الدولة عما يفضلونه، مما يجعل دراسة الوظائف الحكومية ليست مجرد وصف الحاصل ولكن دراسة ما يحتمل أن يحدث؛ لأن وظائف الدولة تتأثر بفهم الأفراد لما يجب أن تكون عليه هذه الوظائف.

وإذا كان على الفرد أن يختار اختيارًا سليمًا، فيجب عليه دراسة البدائل التي سيختار من بينها، وبالتالي فإن من المهم الإلمام بالمشاكل التي أُثيرت في المناقشة بخصوص الوظائف التي تنفرد الدولة بأدائها، ونحن نسأل

لماذا يتصارع الرجال وباستمرار لتوسيع أو تحديد نطاق النشاط الحكومي؟ وإذا كانت الدولة تنبت في تربة المجتمع فما هي علاقتها بهذا المجتمع عند ما تنمو وتترعرع؟

ولكي نجيب على هذه الأسئلة يحسن أن يكون ذلك بالتقاط أطراف الجدل الذي أثير حول هذا الموضوع، ولما كان المجتمع وحدة مركبة تتكون من أفراد يشكلون مجموعات وهذه المجموعات تلتئم في بعضها إلى أن يتكون المجتمع، فان مشكلة كبرى تنشأ تبعًا لذلك هي مشكلة تعدد الولاء، أو كما يقول "توبني" "الفواصل الروحية"، وعندما يطلب أن يكون هناك انسجام بين هذه المجموعات، لابد من توافر شرطين:

إذ يجب أن يشعر كل فرد أن ما يربطه إلى هذا المجتمع شيء أقوى من أن يعرفه، كما أنه لابد من وسائل قانونية لتنظيم هذه المشاعر ذلك أن لفظ مجتمع، في حاجة إلى شيء ما يجعله أكثر من كلمة عامة ويضع منه شيئًا متماسكًا، فما هو هذا الشيء؟

مقارنة بين الجماعية والتوحيدية

العلاقة بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع يجب أن ننظر إليها من زاويتين، ذلك أن كبار المفكرين قد اقتنعوا بأن الاتحادات الإنسانية قد نشأت في نفس الوقت الذي بدا فيه النشاط الإنساني، وإنها ما لا يفرض بقانون وإنما تأتي من تلقاء ذاتها، وهي في نشأتها تعتمد على بعضها البعض..

ولما كانت العوامل التي تدفع على الاتحاد تختلف، فان الاتحادات التي تنشأ عن ذلك تختلف هي الأخرى، وقد جد انه طالما أن هذه الاتحادات قد قامت من تلقاء نفسها، فيتعين أن تترك لكي تعمل على هذه الوثيرة نفسها..

وقد رؤى كذلك أنه لكي تكون حرة يجب أن تكون متساوية فيما بينها وان ينظر إليها على أنها متناسقة متجانسة، فلا يجب مثلا أن يمنح أي اتحاد منها امتيازًا خاصًا تجعله يتقدم على غيره من الاتحادات الأخرى. والكفاح الذي يبذله الإنسان لا يمكن حصره في مثل أعلى نهائي واحد، بل إن الإنسان يمكنه أن يحقق الكثير من وراء تجمعه واتحاده، وذلك بعكس الهدف الواحد الذي لا يستطيع أن يحقق غيره إذا انفرد بنفسه. ونظرًا لأن أهداف الإنسان كثيرة ومتعددة، وان الفرد الإنساني لا يمكنه مفرده أن يحقق إلا هدفًا واحدًا، كان لابد لبناء المجتمع أن يكون في مجموعات كثيرة.

ويقول أنصار فكرة "الجماعية" أن المجتمع يجب أن يكون وحدة تكونت من جماعات متعددة، ولكي يصبح كذلك يجب أن تكون هناك رابطة تشد بعضه إلى بعض، وهذه المجموعات ولو أنها نشأت مستقلة عن بعضها، إلا أنه لا يمكنها العمل مستقلة عن بعضها، فهي تطغى على بعضها البعض في سعيها لتحقيق أهدافها، فهي بذلك تحتاج إلى نظام وانسجام، والناس يتعرضون للوقوع في الفوضى لتعارض مطالب الجماعات المختلفة والمتنافسة والعلاج لذلك هو العثور على هدف أسمي يضم

ويشمل غيره من الأهداف.

ويصبح من الضروري بعد ذلك الاعتراف باتحاد واحد كبير، يكون مسئولا عن الوصول إلى هذا المثل الأسمى وبذلك تصبح الجماعات الأخرى التي يضمها هذا الاتحاد ذات صفة ثانوية، وبذلك ينصهر المجتمع ويصير متحدًا في الهدف والتنظيم.

أما الهدف الأسمى فلا يكون إلا بالوحدة الكاملة، وما يلازمها من نظام و انسجام ووحدة في الهدف، وذلك لا يتحقق ما لم يتحد الجميع حول بؤرة واحدة، على ألا يكون هذا الاتحاد في المواقف الموضوعية وحدها، ولكي يتوحد الأفراد لا يكفي أن يشعروا بأنهم مرتبطون ببعضهم البعض، إنما يجب أن يقوى هذا الشعور عن طريق سلطة تقيم بينهم علاقات منظمه ومنسقة بموجب القانون.

الفصل السابع

مقارنة بين تركيز السلطة وتوزيعها

القوة والوظائف والقوانين

الصعوبات التي تحيط بمشكلة السلطة غير محدودة بالجدل على مصدرها وبالرغم من كيفية نشوء السلطة، سواء كانت مصدرها الحكومة التي تقبض عليها أو الشعب الذي يكلف بها الحكومة، فإن تنظيمها واستخدامها مازالا يشكلان مشكله عريضة.

وكما أن الطاقة الكهربائية التي تتولد من خزان كبير للمياه تنساب وتتوزع في شبكة معقدة من الأسلاك فإن تيار القوة السياسية بدوره يسير من مصدره إلى عدة نقاط وفروع، جرى فيها تنفيذ اختصاصات الحكومة، والوسيلة إلى ذلك تنحصر في عدد كبير من القوانين والإجراءات التي توضع وفقا لواحد من المادح الكثيرة للحكم واختيار النموذج المناسب هو الذي يخلق المشكلة.

ولكي نفهم طبيعة المشكلة يجب أن نشير إلى نقطتين، الأولى أن الشعب له احتياجات و مطالب معينه، يرغب أن تحققها له الدولة والثانية أن القوة تسعى إلى أن يعترف بها كسلطة، ويلتقي هذان العاملان في نقطة هامة هي أن لها تأثير متشابه في تنشيط نمو القوانين، فإصدار قانون مثلا، يخلق هيئة التشريع القوانين، وإقامة العدل يحتاج إلى تنظيم للمحاكم، كما

تترتب نتائج مماثلة من تعبئة القوة، لأنها تعمل في نطاق القانون حتى تصل إلى النتائج المرجوه، ومجلس الشيوخ الروماني والإمبراطورية فيما بعد، والملكية البريطانية والبرلمان و مجلس الوزراء والكونجرس الأمريكي ورئاسة الجمهورية والمحكمة العليا والإمبراطور الياباني والفوهور النازي والدوتشي الإيطالي، واللجنة المركزية العليا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي.

كل هذه أمثلة للقوانين والمنظمات الني عن طريقها توزع القوة السياسية المتولدة من الدولة وتمارس، داخل المجتمع، والتكوين الحكومي مختلف في تصميمه طبقا لاحتياجات المنتفعين به، أو تبعًا لاختلاف وجهات النظر لدى الذين يضمون هذا التصميم، والهيكل الذي يناسب فكرة من الرخاء والتشغيل الكامل القوى الدولة قد لا يناسب فكرة تعم فيها الضائقة المالية والاقتصادية، وكذلك التكوين الذي يلائم أوقات السلم لابد أن يدخل عليه تعديل إذا ما قامت الحرب.

وعلى أي حال، وبصرف النظر عن نوع الحكومة، فإن المشاكل التي تقوم تبعا لذلك هي تصميم الشكل الحكومي المناسب لنوع الوظائف التي يتوقعها الشعب من الحكومة التي تشرف عليه، وملاحظة أن القوة السياسية والقوانين التي تضعها الحكومة مرتبطان معًا ومتداخلان في بعضهما البعض؛ لأن هذه القوانين تظل قوية في مواقعها فتخدم حاجة المواطنين.

المركزية واللامركزية

هناك زاويتان يجب أن ننظر منهما إلى مشكلة تركيز السلطة او

توزيعها ذلك أنه يوجد نوع من العلاقة بين حكومة مركزية تمتلك السلطة الشرعية على الدولة بأسرها وبين الحكومات المحلية التي تنقسم إليها السلطة، وفي بعض الدول لا تكون الحكومة إلا مجرد مركز للحكم، فيكون الموظفون المحليون هم الأصابع التي تتصل بيد طويلة يسيطر عليها عقل واحد.

وفي دول أخرى تتمتع الحكومة المحلية بدرجات متفاوتة من الاستقلال والعمل منفصلة عن التوجيه المركزي، فيقوم تبعًا لذلك المستوى، دائرة ثانية للسلطة من العلاقة بين المراكز الحكومية المختلفة من نفس المستوى.

وفي الإمكان إيجاد وظيفة مركزية أو إدارة مركزية ترأس الوظائف والإدارات الأخرى التي تكون أقل من الأولى درجة، كما أنه توازنا دائما، في الإمكان توزيع السلطة بين فروع عديدة متناسقة تتوازن فيما بينها توازنًا دائمًا.

والاختيار بين تركيز القوة وتوزيعها هو الفارق بين المركزية واللامركزية، كما أن الاختيار بين هيئة واحدة وبين هيئات متعددة متناسقة هو المقارنة بين توحيد السلطات أو فصلها.

إن هذه البدائل يجب أن يميز بينها بعناية تامة، لحكومة الولايات المتحدة مثلا تجمع بين فصل السلطات المركزية، ولكن في سويسرا يجمعون بين اللامركزية وتوحيد هذه السلطات.

التناقض بين أثينا وروما

حقيقة إن مثل هذه الأسئلة ليست وفقا على الدول المعاصرة، فقد أثيرت منذ قرون مضت، وذلك في حد ذاته دليل كاف على أنها تمثل مشكلة أساسية للحكومات في كل مكان.

إن السياسة في العصر القديم حوت سوابق للكثير من الجدل الحديث فقد كانت هناك حقبة من التاريخ اليوناني، كان يحكم المدينة فيها حاك تجمع في يده جميع القوى، فلما انهار هذا النظام بمرور الزمن حدث تقدم سريع نحو تحقيق قيام حكومة من الشعب، كانت سلطاتها محدودة في نواح معينة باعتراف من المحكمة العليا التي كانت تمثل النفوذ الجماعي اكثر من النفوذ الديمقراطي وفي القرن الخامس قبل الميلاد أقيم نظام أَكثر ديمقراطية، عندما حرمت المحكمة العليا من كثير من وظائفها، وحولت سلطة إصدار التشريعات إلى المحاكم العادية، حيث قامت مجموعة من المحلفين بدور المراجعة والإشراف على الهيئة التي تصدر التشريعات، فأصبحت الحكومة بالتالي تحت سلطة المجلس التشريعي، وتعطي التجربة التي تمت في روما وجها للمقارنة بينها وبين حكومة أثينا، ذلك أن الرومان كانوا يذكرون أنهم وقعوا في فترة من الفترات تحت حكم بربري لطاغية يدعى "تاركوين" فلما تخلصوا منه ونفوه من روما، تولد لديهم شعور مضاد لكل ما هو ملكي، أو لأي نوع من الحكم الفردي، لدرجة جعلتهم يضعون دستورًا قسموا به السلطة ووزعوها.

إن تجربة "الولايات" اليونانية فيما يتعلق بمشكلة المركزية واللامركزية

كانت مخالفة لتجربة روما، ذلك أن نظام الدولة المدينة كان يطبق في حيز صغير وفي منطقة محدودة فكان من النادر أن يصادف هذا النظام مشاكل اللامركزية في الداخل، لكن الدول الكبرى التي نشأت فيما بعد كما حدث في أثينا كانت تضم "هيئات" صغيرة متعددة يقوم كل منهما بتأدية الوظائف التي تكلف بها الحكومة المحلية، وكانت هذه الهيئات خاضعة تماما للتشريع والقضاء المركزي.

ولو أن هذا التوحيد لم يمنع روما من إنشاء نوع من الحكومات المحلية كانت تختص بعدد من المسائل، بينما انفردت هي بالوظائف الأساسية الكبرى كالعلاقات الخارجية، والدفاع العسكري، والشئون المالية.



الفهرس